



الجمعية العامة

الدورة الثانية والسبعون

الجلسة العامة ٦

الثلاثاء، ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، الساعة ١٨/١٠

نيويورك

المحاضر الرسمية

الرئيس: السيد لايتشاك (سلوفاكيا)

للجمعية العامة، وأن أتشرف بمخاطبة الجمعية في دورتها الثانية والسبعين، للمرة الثالثة، بوصفي قائد سري لانكا. إن موضوع دورة هذا العام هو "محرورية الإنسان: تحقيق السلام والعيش الكريم للجميع على كوكب مستدام". واليوم، ونحن نلاحظ السيناريوهات المختلفة الجارية في جميع أنحاء العالم، يبدو هذا الشعار مهما للغاية.

في عام ٢٠١٥، قبل انتخابي رئيسا لسري لانكا، قدمت عددا من التعهدات لشعب بلدي. وفي تلك المرحلة، كان رئيس سري لانكا يحظى بسلطات تنفيذية تفوق تلك التي يتمتع بها أي من يشغل منصبا مماثلا في أي نظام ديمقراطي في العالم. ومنذ انتخابي، تم نقل السلطات الرئاسية التنفيذية المفرطة إلى البرلمان، وفقا لما تعهدت به. وأعتقد أن تنازلي عن هذه السلطات ونقلها إلى هيئة أخرى شكل مثالا لبلدي وللعالم.

يجب على قادة البلدان الديمقراطية من أمثالنا الحفاظ على الديمقراطية واستخدام سلطاتنا من أجل العمل على بناء مجتمع

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد لأكسونين (فنلندا).

افتُتحت الجلسة الساعة ١٨/١٠.

خطاب السيد ماثيريالا سيريسينا، رئيس جمهورية سري لانكا الاشتراكية الديمقراطية

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية سري لانكا الاشتراكية الديمقراطية.

اصطحب السيد ماثيريالا سيريسينا، رئيس جمهورية سري لانكا الاشتراكية الديمقراطية، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد ماثيريالا سيريسينا، رئيس جمهورية سري لانكا الاشتراكية الديمقراطية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس سيريسينا (تكلم باللغة السنهالية، وقدم الوفد نصا بالإنكليزية): يسرني للغاية أن أتمكن من تهنئة الرئيس المنتخب

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1729279 (A)



وإلى جانب برنامجنا الوطني للتخفيف من حدة الفقر، أطلقت حركة جديدة، اسمها غراما شاحتي، كجزء من رؤيتنا وخططنا الواضحتين لتوطيد اقتصاد البلد. ونحن نريد تعزيز الاقتصاد المحلي وتطوير الزراعة المحلية والمضي بالبلد في اتجاه جديد ومواصلة الخطة الاقتصادية من الآن وإلى غاية عام ٢٠٢٥ بصرامة، من أجل إدخال تغييرات رئيسية على اقتصادنا.

وكما نعلم، فإن الأطفال يواجهون اليوم العديد من المشاكل، لا في بلدي فحسب بل في جميع أنحاء العالم. لذلك أطلقت برنامجا وطنيا لحماية الأطفال في سري لانكا. وأمامنا مهمة هائلة تتمثل في الحفاظ على سلامة أطفالنا من الانتهاكات ومن آفة المخدرات. إن حماية الأطفال مسألة تكتسي أهمية وطنية ودولية، وبالتالي، لا بد من تنفيذ البرامج الرامية إلى تحقيق تلك الغاية.

كما أن هناك الكثير من النقاش في العالم بشأن حماية حقوق المرأة. وقد تركز قدر كبير من الاهتمام على هذا الموضوع، وقد رأينا إساءة معاملة النساء في بعض المجتمعات. وتشكل النساء أكثر من ٥٢ في المائة من السكان في سري لانكا. وعملنا على حماية حقوقهن عن طريق تعديل دستورنا لإنشاء حصص إجبارية بنسبة ٢٥ في المائة للنساء المرشحات في انتخابات الحكومات المحلية، وهو تعديل من بين عدة تعديلات اعتمدت في الآونة الأخيرة فيما يتعلق بالبرامج الرئيسية، إلى جانب تلك التي تحمي الأطفال وحقوق المرأة ومنع التهديد الذي تشكله المخدرات غير المشروعة. ونحن نعلم أن ثمة حاجة إلى وضع برنامج عالمي واسع النطاق للوقاية من التهديد الذي تشكله المخدرات ومكافحته. وقد أصبحت تلك المسألة تحديا رئيسيا بالنسبة لكل بلد وكل مجتمع، وأعتقد أن البشرية كلها ينبغي أن تتكاتف وتتوصل إلى برنامج مشترك لتحقيق ذلك الهدف.

وعندما تولت حكومة بلدي السلطة في ٢٠١٥، كنا نواجه مشكلتين رئيسيتين، كانت إحداها هي أزمة الديون الخارجية.

عادل. بيد أن الأحداث التي شهدتها العقود القليلة الماضية، بل وفي تاريخ العالم عموما، قد أظهرت ممانعة العديد من القادة في نقل السلطة، مما يؤدي إلى الشقاق والإخلال بالسلام ونشوب نزاعات في بعض الأحيان على المستوى الدولي أيضا. وفيما يخصني، فإنني قد رسخت الديمقراطية في بلدي، واتخذت إجراءات للقضاء على الجماعات السياسية التي لديها نزعات استبدادية. وأود أن أوجه انتباه الجمعية إلى الجهود التي بذلتها من أجل ضمان الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان وتعزيز الحقوق الأساسية لشعب بلدي خلال السنتين ونصف السنة الماضية.

لقد أعلنت حكومتي عام ٢٠١٧ عاما للتخفيف من حدة الفقر من أجل تخليص بلدنا من براثن الفقر، وهو جهد كبير أعتقد أن العالم بأسره منخرط فيه. وفي هذا الصدد، أطلقنا عددا من البرامج الإنمائية بهدف تعزيز الاقتصاد المحلي.

إننا ندرك جميعا أن سري لانكا عانت خلال السنوات الـ ٣٠ الماضية من نزاع طال أمده أصاب اقتصادها بالشلل. ونشر الإرهابيون الذي يدافعون عن إيديولوجيات انفصالية الفوضى، غير أننا تمكنا من التغلب عليهم وترسيخ الديمقراطية والشرع في حكم البلد بشكل سلمي. بيد أن التركة الاقتصادية للنزاع أضرت ضررا بالغا بالتقدم المحرز. وقد خرجنا بدروس من ذلك النزاع ونعمل على تعزيز اقتصادنا المحلي والنهوض بالصناعات المحلية والتصنيع بغية تحقيق التنمية الاقتصادية، مع العمل أيضا على تحقيق أهداف التنمية المستدامة وجعل التنمية المستدامة إحدى أولوياتنا.

إن بلدي، شأنه شأن بقية دول العالم بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية، يتأثر بأحوال مناخية وجوية غير مسبقة. وفي ذلك الصدد، أعتقد أن اتفاق باريس بشأن تغير المناخ اتفاق بالغ الأهمية وينبغي أن نتفق على أن ضمان تنفيذه ضروري بالنسبة للبشرية والعالم.

وأحكامها وامتثلت لاتفاقياتها ومعاهداتها واتفاقاتها. وكبلد له ذلك السجل الحافل من الالتزام بوصفه عضواً في الأمم المتحدة، فإننا نريد أن تستمر تلك العلاقات الطيبة.

وأود كفالة استقلال وسيادة بلدي في كل ما نقوم به. وفي سياق الرد على الادعاءات المختلفة التي أثّرت ضدنا ومعالجة المشاكل المرتبطة بها، علينا أن نمضي ببطء بعناية كبيرة. وفي ذلك الصدد، تتوقع بعض العناصر المتطرفة سرعة. وهم يريدون الحلول السريعة والقصيرة الأجل. ولكن بلدنا يتعامل مع إرث حرب استمرت ٣٠ عاماً وقسمت شعبه. إننا نريد إقامة السلام والوحدة، وتعزيز الأخوة بين أبناء شعبنا والقضاء على الكراهية والريبة والشك. إذا أردنا تحقيق ذلك، بناء بلد محب وتعزيز الاقتصاد المزدهر، المساعدة المقدمة من الدول الأعضاء بالغة الأهمية. ولهذا السبب أقول إننا نمضي ببطء ووتيرة ثابتة، وفي ذلك الصدد، ندعو الدول الأعضاء على ما قدموه من مساعدة. وأعتقد أن الوتيرة السريعة ستكون محفوفة بالمخاطر في هذا الظرف والحل السريع المتوقع من قبل بعض العناصر المتطرفة لا يرجح أن يحل مشاكلنا المعقدة. وأعتقد أن الجميع يتفقون معي في ذلك الصدد.

إن منع تكرار الحروب وتعزيز الشعور بالأخوة فيما بين مختلف أطراف المجتمع في بلدي، مع الحرص على كفالة حق كل طائفة في التحدث لغتها الخاصة والعبادة وفقاً لعقيدتها من بين الأهداف التي تنشدها حكومة بلدي. وأناشد بكل احترام الأمم المتحدة وجميع الدول دعمنا في تحقيق تلك الأهداف. إننا نرغب في تعزيز الازدهار الاقتصادي، والديمقراطية، وإنهاء الحروب، ونريد توطيد ديمقراطيتنا وتشكيل مثال تحتذي به الدول الأخرى. وأطلب إليكم المساعدة في تحقيق تلك الأهداف.

وأود أن أختتم كلمتي بتهنئة رئيس الجمعية العامة والأمين العام، فليباركنا الرب جميعاً.

كانت هناك حاجة إلى مبالغ كبيرة من الأموال لسداد القروض. وعلاوة على ذلك، كان مجلس حقوق الإنسان بصدد النظر في الادعاءات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان وإثارة شواغل جدية فيما يتعلق بالحكومة آنذاك. لكن منذ ذلك الحين، ما فتئنا نعمل على تعزيز اقتصادنا المحلي واجتذاب الاستثمار الأجنبي، ونجحدنا من خلال هذه البرامج في سداد قروضنا. وفيما يتعلق بالقرارات التي اتخذها مجلس حقوق الإنسان فيما يتصل بادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان، تتناول حكومة بلدي الآن هذه المسألة وتولي الأولوية لحل تلك المشاكل.

وتوطيد الديمقراطية وتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحقوق الأساسية تشكل الدعائم التي قامت عليها قيادة حكومة بلدي الناجحة لسري لانكا وجهودها الرامية إلى إقامة مجتمع ديمقراطي، وسنواصل تعزيز تلك العناصر في المستقبل. كما عملنا على تعزيز المصالحة الوطنية. وسري لانكا وطن لأشخاص لهم لغات مختلفة وأديان مختلفة، ونريد إذكاء الشعور بالإخاء فيما بين مختلف الجماعات والقضاء على الكراهية والريبة والشك، مع بناء مجتمع خال من هذه المشاكل.

وبينما يتعين علينا العمل على تقوية الاقتصاد في بلدنا، ومن ثم تعزيز الرخاء، نريد أيضاً بناء بلد يتسم بالانضباط ولديه معايير أخلاقية عالية. وسيادة القانون تكتسي أهمية كبرى في ذلك الصدد، وقد أولت حكومة بلدي الأولوية ل مهمة إرساء سيادة القانون وضمان تطبيقه. وعليه، فإنني أشدد على أننا، بينما نقوم بتعزيز الديمقراطية، نعمل في نفس الوقت على تعزيز حقوق الإنسان لشعبنا، ونراعي حقوقه الأساسية ونحافظ على علاقات ودية مع البلدان الأخرى. وبالرغم من الانقسامات التي كانت موجودة بين سري لانكا وبعض حلفائها الأقوياء، نتمتع اليوم بعلاقات جيدة مع تلك البلدان، ونقدر كثيراً مساعدة الأمم المتحدة في ذلك الصدد. وسري لانكا، بوصفها دولة عضواً في الأمم المتحدة لحوالي ٦٢ عاماً، تلتزم بقواعدها

مع أوجه التقلب. والأمر صعب بالنسبة للذين يعانون من التمييز، وهو ما يقع في كثير من الأحوال للنساء والأقليات العرقية والدينية. إستونيا نفسها قد مرت بتحول سريع خلال أكثر من ربع القرن الماضي منذ أن استعادت استقلالها. وكما تثبت الإحصاءات الاقتصادية والاجتماعية، قمنا بعمل جيد في حماية أضعف فئات مجتمعنا، مع تكييف اقتصادنا بسرعة متزايدة ونموه. ونعلم أنه يمكن القيام بذلك.

لقد عانينا منذ وقت طويل من إيمان المجتمع الدولي القائم على فلسفة هوبز بأن الحرية يمكن أن تسفر عن الفوضى، وبأن سوء القيادة أفضل من انعدام القيادة. لذلك ما فتئت مبادئنا التوجيهية هي مبادئ جون لوك - سيادة القانون والضوابط والموازن والحقوق الفردية. وبالطبع، كان لوك متفقا مع هوبز في البداية، لكنه غير رأيه أثناء تواجده في بعثة دبلوماسية لمراقبة المجتمع المدني في براندنبرغ، حيثما وصف، كان يحق للأفكار المختلفة التعايش في هدوء. وقد استمرت هذه المناقشة في الأوقات المعاصرة.

إننا نعرف كيف نعرض درابتنا بشأن التنمية القائمة على التعاطف والشمالة للجميع على طاولة المناقشة العالمية. وتسعى إستونيا إلى عضوية مجلس الأمن للفترة ٢٠٢٠ إلى ٢٠٢١. إن إستونيا، بوصفها دولة صغيرة احتُلت لـ ٥٠ عاما من تاريخها الذي استمر لمائة عام، تراعي شواغل جميع الدول والشعوب التي تفتقر إلى القدرة على الصمود في وجه الاتجاهات العالمية. والكثير من الدول في العالم تعاني من الصراعات التي لم تحل، وهي دول يمكن أن تعتني بشعوبها وتسهم على المستوى العالمي لو تمكنا بسرعة أكبر من إدارة الصراعات التي تسيطر عليها وتمنعها من التطور أو، الأسوأ من ذلك، التي تهدد بتمزيقها.

إن العدوان العسكري المستمر في شرقي أوكرانيا لا يزال يتسبب في تأجيج الصراع والخسائر في صفوف المدنيين، بما في ذلك وفاة عضو في بعثة الرصد الخاصة في أوكرانيا التابعة لمنظمة

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية سري لانكا الاشتراكية الديمقراطية، على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد ماثيريالا سيريسينا، رئيس جمهورية سري لانكا الاشتراكية الديمقراطية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيدة كيرستي كاليوليد، رئيسة جمهورية إستونيا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيسة جمهورية إستونيا.

اصطحبت السيدة كيرستي كاليوليد، رئيسة جمهورية إستونيا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيدة كيرستي كاليوليد، رئيسة جمهورية إستونيا، وأدعوها لمخاطبة الجمعية.

الرئيسة كاليوليد (تكلم بالإنكليزية): إن علمنا متقلب، وقدر كبير من هذا التقلب يرجع إلى تغير المناخ. يمكن معادلة تغير المناخ بالتغيرات السريعة في الإسراف في نمط حياتنا، بمساعدة التكنولوجيا. ومن الواضح، بالرغم من أن التطور التكنولوجي - خاصة كما يتضح من خلال التطور السريع للتكنولوجيات الرقمية التي أصبح بإمكان البلائيين الحصول عليها - ينطوي على إمكانات إيجابية للتحويل، فإنه في الواقع يزيد من صعوبة فهم مستقبلنا. إن هذا العالم الجديد يتيح الفرص. لكنه للأسف يعزز المخاطر أيضا. وللاستفادة من الفرص وإدارة المخاطر، نحن بحاجة إلى اتخاذ إجراءات سريعة ومرنة وعلى المسرح العالمي.

إن إستونيا، وهي دولة يزيد عدد سكانها بقليل عن مليون نسمة، تراعي أن الفئات الضعيفة أصلا - الفقراء والمعوقين وصغار السن أو المسنين - يجدون مشقة خاصة في التعامل

أدى إلى أكبر عدد من المشردين في العالم على الإطلاق. وكما هو الشأن بالنسبة لجميع التحديات العالمية، فإن الأمم المتحدة هي الكيان الطبيعي لإيجاد حل والاتفاق عليه.

في العام الماضي، اعتمدنا إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين. لا بد من معالجة الأسباب الجذرية والعوامل المحركة للهجرة غير النظامية من أجل تحسين إدارة الحدود ومكافحة الاتجار بالبشر، مع تيسير فرص الهجرة القانونية. وأود أن أشدد على أن القيم الأساسية الكامنة وراء مساعيها المشتركة تتمثل في النزعة الإنسانية والتضامن. إن أهمية التعاطف مع اللاجئين الذين يفرون من فظائع الحرب والدمار دروس مريرة بالنسبة لإستونيا، تمثل درساً قاسياً استقيناه من تاريخنا، عندما عمل الاحتلال والحرب العالمية الثانية على تشتيت شعوبنا في جميع أرجاء العالم.

إذا أردنا أن نتعامل مع الأسباب الجذرية للهجرة، لا بد لنا من التصدي لتغير المناخ الذي أصبح مسألة حاسمة في زمننا. إن الجهود المشتركة الرامية إلى مكافحة تغير المناخ على النطاق العالمي لن تكون ممكنة بدون الدور التنسيقي للأمم المتحدة والمنبر الذي توفره الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ. ولدينا ثقة في رئاسة فيجي المقتدرة على تحقيق نتائج ملموسة خلال الدورة الثالثة والعشرين لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ، المقرر عقده في تشرين الثاني/نوفمبر، للبناء على إنجازات العام الماضي في باريس.

كما تبين الاستجابة لتهديدات تغير المناخ التي تولى المجتمع دور القيادة فيها مدى ضخامة المشاكل العالمية، فإنه يمكن للمجتمعات الشاملة للجميع التصدي لتلك التهديدات. إن إقامة مجتمعات شاملة للجميع من الأمور الأساسية للتنمية التي تشمل الجميع وتلتفت إلى احتياجات الناس. ومع ذلك، شهدنا في السنوات الأخيرة تقلص الحيز المتاح للمجتمع المدني. ويجب عكس مسار هذا الاتجاه. وتعميم المساواة بين

الأمم والتعاون في أوروبا. وما زالت شبه جزيرة القرم محتلة، وكذلك أجزاء من جورجيا. وهناك نزاعات طال أمدها في ترانسنيستريا وناغورني كاراباخ. فالعديد من البلدان مزقتها التوترات التي اعترفتنا بها، ولكننا لم نتمكن من تبديدها وحلها في الوقت المناسب لتفادي الأسوأ. لقد خسر العالم نصف مليون شخص في سورية. وتؤيد إستونيا آلية دولية محايدة ومستقلة للمساعدة في التحقيق بشأن الأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة بموجب القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١ وملاحقتهم قضائياً. ولا يمكننا أن نتغاضى عن المعاناة المتصاعدة للشعب اليمني، أو تجاهل مصير الروهينغا. يجب علينا بذل المزيد من الجهد في العمل الإنساني من أجل مكافحة الجوع والأمراض والأوبئة التي تلوح في الأفق في مختلف البلدان. إن جهودنا المشتركة لمكافحة المجاعة والجوع ستكون حاسمة الأهمية في جنوب السودان، والصومال، ونيجيريا.

لكن لا تقوم كل دولة بحشد مواردها وجهودها وتطورها التكنولوجي لصالح شعبها. إن كوريا الشمالية تشكل خطراً جسيماً يهدد السلام العالمي.

كما أن هناك قدراً كبيراً من المخاطر على الاستقرار العالمي لا يتصل بأي دولة بعينها. وخطر الإرهاب ينتشر ويتفشى. وإذا أنه بدأ في البداية جراء إحباط وخيبة أمل الأشخاص من الدول المنهارة، انتشر على الصعيد العالمي. والعامل الرئيسي للنجاح في مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف يكمن في تعاوننا على جميع المستويات - الوطنية والإقليمية والعالمية. ومبادرة الأمين العام بإعادة تشكيل هيكل مكافحة الإرهاب في الأمم المتحدة ستجعل الجهود العالمية أكثر تنسيقاً وشفافية. والتدابير الفعالة لمكافحة الإرهاب وحماية حقوق الإنسان أهداف متعاضدة وليست أهدافاً متضاربة،

إن ما أشرت إليه توا - وما تفاقم بالفعل جراء الآثار الحقيقية لتغير المناخ، وللأسف سيكون أسوأ في المستقبل - قد

القرار التابعة للأمم المتحدة ستكون أيضا مصدر إلهام للنساء على الصعيد العالمي، وسيكون لها أثر ملموس في سياسة الأمم المتحدة للتنمية، مما يجعلها أكثر استجابة لاحتياجات الناس وشاملة للجميع.

اليوم، أصبح استخدام تكنولوجيا المعلومات والإنترنت جزءا من الحياة اليومية للناس في كل مكان. إن إستونيا بوسعها تقاسم الخبرات بشأن أفضل السبل للاستفادة من الإدارة الحكومية الإلكترونية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة على نحو أكثر فعالية وبتكلفة منخفضة. لقد دأبنا على تنظيم طائفة من الفعاليات في الأمم المتحدة، بهدف إدخال فوائد مثبتة بشأن الإدارة الحكومية الإلكترونية إلى المجتمع الدولي، ونأمل مخلصين في أن تفضي إلى عمل ملموس وشراكات. وعلاوة على ذلك، أطلقت في هذا الصيف إستونيا وسنغافورة، مجموعة الأصدقاء المعنية بالإدارة الحكومية الإلكترونية أمن الفضاء الإلكتروني. وهدف المجموعة هو زيادة الوعي، وتبادل الممارسات الفضلى والنهوض ببناء القدرات، في الوقت الذي تزداد فيه أهمية هذه المواضيع على مستوى الأمم المتحدة.

أصبح التغير الرقمي في كل مكان. ويتمثل أكبر الأثر له حاليا في قدرته على جعل الجغرافيا من الأشياء التي عفى عليها الزمن. إن الهجمات التي تُشن عبر الفضاء الإلكتروني لا تعرف حدودا. كذلك الصداقات والشراكات التي أقيمت في مجال الفضاء الإلكتروني لا تعرف حدودا. على صعيد العالم، كل هذه الأشياء تقلص المسافات بيننا، فإن أي مجتمع مدني متطور رقميا يعمل على نحو أفضل إذا وفرت الدول لشعوبها طرقا آمنة للتواصل رقميا. وفي عالم الحواسيب التناظرية، من السهل التعرف على أنفسنا بل حتى على الناس الذين لا نعرفهم، لأن الدول وفرت لنا الجوازات. ونحن بحاجة إلى تحديد مبادئ للفضاء الإلكتروني، مع ذلك يوجد عدد ضئيل من الحكومات التي توفر الوسائل المأمونة لتحديد الهوية. وينبغي لها اللحاق بالركب

الجنسين في جميع مجالات الحياة من أبرز ضمانات التنمية التي تشمل الجميع وتلتفت إلى احتياجات الناس في ظل الديمقراطية وسيادة القانون. ومن الثابت أن معاملة النساء والرجال على قدم المساواة لها أثر مضاعف في القضاء على الفقر. إن خطة إستونيا لتحسين الرفاه للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٣، تغطي مجالات السياسة العامة ابتداء من التوظيف، والإدماج الاجتماعي، وتكافؤ الفرص لتطبيق ما لدينا من مواهب في جميع مناحي الحياة. وهدفنا هو المشاركة المتوازنة للنساء والرجال على جميع مستويات صنع القرار والإدارة، في كلا القطاعين العام والخاص.

وينبغي أيضا ألا ننسى التوازن بين الجنسين في حالات النزاع. فإشراك المرأة في المراحل المبكرة من عملية منع الأزمات وحلها وبناء السلام، يساعد على الحد من احتمال الانتكاس إلى النزاع العنيف. لذلك ينبغي لنا التشجيع على مشاركة النساء في عمليات السلام والاعتراف بجنسهن بوصفهن عناصر فاعلة في التغيير بما لديهن من إمكانات كبيرة. ومن الضروري مواصلة تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات ذات الصلة بشأن المرأة والسلام والأمن على كل صعيد. إن اعتماد لجنة بناء السلام لاستراتيجية جنسانية في العام الماضي يمثل معلما رئيسيا على هذا الطريق.

إذا ما أريد للمرأة أن تؤدي دورها كاملا في المجتمع، من الحيوي القضاء على العنف الجنساني. وينبغي أن نكفل للنساجات من العنف الجنساني معاملة كريمة وأن تجري مسألة الجناة عن جرائمهم. ما انفكت إستونيا تدعم الإجراءات التي تعالج العنف القائم على أساس نوع الجنس والصحة الإنجابية واحتياجات النساء والمراهقات المعرضات لذلك العنف بشكل خاص، على سبيل المثال، عن طريق صندوق الأمم المتحدة للسكان في أوكرانيا من خلال دعم مبادرة "القرار قرارها". وإنني على اقتناع بأن الجهود الجديرة بالثناء التي يبذلها الأمين العام غوتيريس من أجل إشراك المزيد من النساء في عملية صنع

إن إستونيا، بصفتها عضواً في فريق المساءلة والاتساق والشفافية، تعمل مع عدد من البلدان لتحسين أساليب عمل مجلس الأمن، وعمل الأمم المتحدة ككل. وعلينا تفهم احتياجات الآخرين وشمول الجميع، بما في ذلك في مجلس الأمن. ولهذا السبب، يأمل الإستونيون في نجاح ترشحنا، لأول مرة، لشغل مقعد عضو غير دائم في مجلس الأمن للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١. لقد استعدنا استقلالنا قبل ٢٦ عاماً، ولكن لدينا بالفعل ٢٢ عاماً من المشاركة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. بوصفنا بلداً صغيراً، نولي الرعاية لجميع المستضعفين في العالم. وبوصفنا مجتمعاً رقمياً، تمثل قصة أمل وتحول سريع من بلد فقير يتعافى من الاحتلال إلى بلد قادر على تلبية احتياجات مواطنيه والإسهام في التعاون المتعدد الأطراف.

ومرة أخرى، وبوصفنا دولة رقمية، فإننا نعتبر التحلي بالشفافية والقرب إلى الناس من التزامات أية دولة. إننا مؤيدون عنيدون لعملية صنع القرار القائمة على القواعد ووضوح العملية. ونحن مع من يريدون جعل الأمم المتحدة أكثر سرعة من أجل مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيسة جمهورية إستونيا على البيان الذي أدلت به للتو.

اصطحبت السيدة كيرستي كاليوليد، رئيسة جمهورية إستونيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد جيمي موراليس، رئيس جمهورية غواتيمالا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية غواتيمالا.

اصطحب السيد جيمي موراليس، رئيس جمهورية غواتيمالا، إلى قاعة الجمعية العامة.

والحرص على حماية الناس وقدرتهم على إجراء المعاملات عن طريق الاتصال الإلكتروني المباشر والتواصل بصورة آمنة.

إن زيادة الاعتماد على الخدمات الإلكترونية أدت إلى زيادة الضعف في الفضاء الإلكتروني، ولكن ذلك لا يعني أن بوسعنا أو ينبغي لنا أن نحاول وقف التقدم الرقمي. وعلينا أن نواصل جهودنا من أجل تحليل كيفية انطباق القانون الدولي على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولا سيما فيما يتعلق بمبدأ بذل العناية الواجبة والتدابير المضادة، والتطبيق المحتمل للحق في الدفاع عن النفس والقانون الدولي الإنساني. ونهيب بجميع الدول التي لم تنضم بعد إلى اتفاقية مجلس أوروبا المتعلقة بالجرائم الإلكترونية أن تفعل ذلك. وأود أيضاً أن أشدد على البيان الذي أدلى به تحالف الحرية على شبكة الإنترنت وأعرب فيه عن بالغ القلق إزاء الاتجاه المتنامي في تعطيل المتعمد الذي ترعاها الدولة للوصول إلى المعلومات ونشرها على الإنترنت. لا ينبغي حرمان أي شخص من الحق في التجمع السلمي وحرية تكوين الجمعيات، أو الرأي أو التعبير، سواء في الحياة الواقعية أو عبر الإنترنت.

بغية التصدي لجميع تلك التحديات بنجاح، نحتاج إلى أمم متحدة قوية. ترحب إستونيا بخطة الأمين العام من أجل إصلاح الأمم المتحدة، وتؤيد بقوة الجهود الرامية إلى ربط إصلاح هيكل السلام والأمن في الأمم المتحدة بإصلاح المنظومة الإنمائية. ونرحب بالتشديد على منع نشوب النزاعات وبناء السلام، مما يجعل المجتمعات قادرة على التكيف مع جوانب الضعف.

إن رئاسة إستونيا للجنة الثانية تسترشد بشكل وطيء بمبادئ الشمولية وتفهم احتياجات الآخرين. ومن مصلحتنا المشتركة أن نضمن قيام اللجنة الثانية بمعالجة التحديات العالمية التي تقع ضمن نطاق اختصاصها. ونحن نعول على حسن نية الأعضاء في تحقيق ذلك.

تولي الرئاسة، نائب الرئيس، السيد سايكال (أفغانستان)

وفي مناسبة تاريخية من أجل الشعوب الأصلية، وضعنا، بتوافق الآراء والحوار الشامل، دليلاً تنفيذياً لعقد المشاورات مع الشعوب الأصلية، عملاً بالاتفاقية رقم ١٦٩ لمنظمة العمل الدولية. وسيساعد المرشد المؤسسات العامة على التقيد بالتزاماتها بالتشاور مع الشعوب الأصلية بشأن نط التنمية التي تريد تحقيقها.

ومرة أخرى فيما يتعلق بحقوق الإنسان، أود أن أشير إلى أن غواتيمالا، بعد ٣٦ عاماً من النزاع المسلح الداخلي، وقعت على اتفاق للسلام بل وتولت مهمة شاقة أخرى، هي مهمة بناء السلام. وكان ذلك النزاع مشروطاً بالاستقطاب الأيديولوجي الدولي الناشئ عن المذاهب السياسية الغريبة علينا. وأضعفت عواقبه مؤسسات الدولة، مما يحول دون توفير الخدمات الضرورية لشعبنا.

لقد اعترفنا بأن ضعفنا لا يمكننا من المضي قدماً بمفردنا ومن ثم توجهنا إلى الأمم المتحدة. وبناء على مبادرتنا، دخلنا في اتفاق مع المنظمة من أجل إنشاء اللجنة الدولية لمناهضة الإفلات من العقاب في غواتيمالا. وتلك التجربة فريدة من نوعها في العالم وتحظى بولاية هامة تجعل من الضروري الامتثال لها بإخلاص، ليس فيما يتعلق بنا نحن فحسب بل بوصفها مهمة من مهام سيادة القانون.

وبدأت اللجنة أعمالها في عام ٢٠٠٧. وفي البداية، كان مقرراً أن تستمر لمدة عامين، ولكنها مُددت خمس مرات، كانت آخرها في ٤ أيلول/سبتمبر. ويبين هذا التمديد، الذي وقعت عليه مسبقاً، أقوى التزامها بتعزيز اللجنة ودعمها لكي تحقق هدفها المتمثل في نقل قدراتها إلى مؤسسات الدولة، بدون انتكاسات أو تحديات. وزادت حكومتي بقدر كبير مخصصات الميزانية من أجل قطاع العدالة. والزيادة غير مسبقة في تاريخ البلد لكي يمكن أن يحظى بنظام قضائي قوي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد جيمي موراليس، رئيس جمهورية غواتيمالا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس موراليس (تكلم بالإسبانية): أود أن أبدأ ببيان بالإعراب عن التضامن مع شعب المكسيك وحكومتها، بالنظر إلى المأساة التي تعصف اليوم بذلك البلد الجميل. وأوفدت غواتيمالا فريقاً للبحث والإنقاذ. وبالمثل، نود أن نعرب عن أصدق مشاعر التضامن مع جميع جزر البحر الكاريبي التي تضررت من جراء العواصف والأعاصير.

وأشعر بالامتنان للسيد بيتر طومسون على قيادته الممتازة بصفته رئيس الجمعية العامة خلال الدورة السابقة، وأتمنى كل النجاح للسيد ميروسلاف لايتشاك بصفته رئيس الجمعية في دورتها الحالية. وأود أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة لأرحب ترحيباً حاراً بالأمين العام أنطونيو غوتيريش، الذي قدمت له التهنية بالفعل.

وكدليل على التزامنا بالسلام والتنمية، وقعنا في ٦ تموز/يوليه على التزامنا بخطة التنمية الوطنية، الذي تدمج أهداف التنمية المستدامة في خطتنا الإنمائية الوطنية - كاتون: بلدنا غواتيمالا لعام ٢٠٣٢- من أجل تحقيق الأهداف والغايات والمؤشرات الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وبالتالي تحقيق رفاه الغواتيماليين. وبالمثل، فإن أولويات بلدي هي ضمان الأمن الغذائي، وكفالة احترام حقوق الإنسان وتعزيزها، والقضاء على الفقر، وتحسين أحوال الفئات الأشد ضعفاً، وإدارة مواردنا الطبيعية وجعل المساواة بين الجنسين واقعاً.

إن غواتيمالا ملتزمة بتقديم استعراضها الدوري الشامل عن طريق مجلس حقوق الإنسان، في تشرين الثاني/نوفمبر المقبل وباستعراض امتثالها لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

لتحقيق التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه والقدرة على الصمود في مواجهته.

وفيما يتعلق بالتغذية والأمن الغذائي، وبدعم من برنامج الأغذية العالمي، قمنا بإعداد التقرير النهائي للاستعراض الاستراتيجي عن الحالة في غواتيمالا في ذلك الصدد، مع التركيز على سوء التغذية المزمن وأسبابه الجذرية. وبهذه الأداة، فإننا نعمل جاهدين بشأن استراتيجيتنا الوطنية للوقاية من سوء التغذية المزمن للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠، التي تتصل بأهداف التنمية المستدامة.

وفي مواجهة التهديد الذي تشكله الجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار بالمخدرات والإرهاب، جعلت حكومة بلدي تعزيز مؤسسات العدالة والأمن إحدى أولوياتها. وقد دأبنا على العمل جنباً إلى جنب مع شركائنا الدوليين من أجل إنهاء الجريمة والفساد والاتجار بالمخدرات نهائياً، آخذين في الاعتبار ذلك الهدف. وفي حزيران /يونيه، عقد المؤتمر المعني بالرخاء والأمن في أمريكا الوسطى في ميامي، الذي أشيد فيه بغواتيمالا لالتزامها القوي بالتحالف من أجل تحقيق الرخاء، ودعمها المتواصل في مجال مكافحة الاتجار بالمخدرات، وعملها الجاد للنهوض بالأهداف المشتركة المتمثلة في تعزيز الأمن في المنطقة.

وتمثل الجهود الدولية والجهود المشتركة بين المؤسسات بشأن ظاهرة الهجرة مسألة أساسية بالنسبة لبلدي، وقد تناولناها دائماً على محمل الجد، مع التركيز بوجه خاص على التحالفات مع السلفادور وهندوراس والمكسيك والولايات المتحدة الأمريكية. وإلى جانب هذه الجهات الفاعلة، ركزنا على الجهود الرامية إلى تعزيز الاقتصاد وتحسين الظروف الأمنية بغية الحد من الهجرة وتخفيف المخاطر التي يواجهها المهاجرون عند الشروع في رحلة محفوفة بالمخاطر بحثاً عن حياة أفضل. وهذا هو السبب في أننا نقدر الجهود التي تبذلها جميع الدول الأعضاء في المنظمة في عملية التفاوض بشأن الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة

وقد أدت اللجنة الدولية لمناهضة الإفلات من العقاب في غواتيمالا الكثير من الأعمال الجيدة، ولذلك السبب تحديداً نحن ندعمها. وحدود ولاية اللجنة الدولي هي الدستور السياسي لجمهورية غواتيمالا، وقوانين بلدنا والاتفاق نفسه - إنشاء اللجنة الدولية لمناهضة الإفلات من العقاب في غواتيمالا وتفصيلها. ونحن - غواتيمالا والأمانة العامة للأمم المتحدة - الضامنان للالتزام بالاتفاق.

ومن مبادئ بلدنا ألا يتدخل أي أحد في إقامة العدل. وأياً كان الشكل الذي قد يتخذه التدخل - سواء كان مباشراً أو غير مباشر أو من خلال وسائط الإعلام أو أي تصرف يمكن أن يؤثر على السيادة بالرغم من أنه قد لا يبدو ذا صلة - فإنه يمكن أن يؤثر في أداء عمل البلد.

إن حكومة بلدنا ملتزمة التزاماً كاملاً بمكافحة الفساد والإفلات من العقاب. ولذلك بدأنا عملية استعراض اتفاق اللجنة الدولية لمناهضة الإفلات من العقاب في غواتيمالا وتنفيذه السليم، بحيث نأمل، بطريقة موضوعية ومتوازنة بتحسين مهمة اللجنة وصقلها وتنفيذها بصورة صحيحة، مع ضمان مراعاة الأصول القانونية، وافترض البراءة، وبأي ثمن، تجنب الاضطهاد الانتقائي، وتسييس العدالة وثقافة التقاضي في السياسة. ونحن على ثقة بأننا قريباً سنبدأ الإجراءات ذات الصلة لكلا الطرفين المهتمين.

وتمثل البيئة إحدى المسائل العديدة التي نود أن نعالجها. وفي ٢٥ كانون الثاني/يناير، وقعت غواتيمالا اتفاق باريس بشأن تغير المناخ وصدقت عليه. وذلك دليل واضح على مستوى التزام بلدي بالوفاء بالتزاماته الدولية والوطنية في ذلك الصدد. وأغتنم هذه الفرصة لأشكر الرئيس إيمانويل ماكرون على مبادرته في الاتفاق العالمي للبيئة، الذي نؤيده. وإدراكاً منها لدرجة ضعفها العالية ولأخطار الطبيعة، أعدت غواتيمالا بالفعل خطة عمل وطنية بشأن تغير المناخ، بحيث يمكن تنفيذ تشريعاتنا المحلية

الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، التي توشك ولايتها على الانتهاء. كما يشرفنا أن نواصل المشاركة في بعثة الأمم المتحدة في كولومبيا. وسنواصل الإسهام بشكل بناء في تلك الجهود الدولية على مستوى من المهنية والتفاني.

إن غواتيمالا، تماشيا مع مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح المتعلقة بالأسلحة النووية، تدين بشدة أعمال الاستفزاز وزعزعة الاستقرار التي تقوض السلم والأمن الدوليين وتزيد التوترات ليس على الصعيد الإقليمي فحسب، لكن أيضا في جميع أنحاء العالم. فهذه الأعمال تعرقل الحوار السلمي الذي يهدف إلى المساهمة في نزع السلاح النووي. لقد قمنا مرارا وتكرارا بإدانة التجارب النووية التي أجرتها كوريا الشمالية، لأنها تمثل انتهاكا صارخا للقانون الدولي وللعديد من قرارات مجلس الأمن، فضلا عن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. لا يمكن تحقيق الأمن الجماعي إلا من خلال الحظر والإزالة التامة للأسلحة النووية. ولهذا السبب، ستوقع غواتيمالا غدا على معاهدة حظر الأسلحة النووية، وبالتالي اتخاذ خطوة هامة للتوصل إلى عالم خال من الأسلحة النووية.

يشعر بلدي بالقلق إزاء الحالة الخطيرة التي يواجهها الشعب الفنزويلي. إن الأزمة السياسية التي تعصف بذلك البلد الشقيق الجميل، تنزلق نحو إمكانية تمزق النظام الديمقراطي، وانعدام الضمانات الدستورية، وانتهاك حقوق الإنسان، واستمرار أعمال العنف والاضطهاد والقمع السياسي. نحن نشاطر البلدان الأخرى في المنطقة قلقها البالغ. وهذا هو السبب في أننا نسعى إلى استكشاف سبل للإسهام في استعادة الديمقراطية في ذلك البلد من خلال مخرج سلمي وتفاوضي.

وأود أن أؤكد من جديد أمام الجمعية، التزام بلدي بالتوصل إلى حل دائم ونهائي، في محكمة العدل الدولية، لنزاعنا الإقليمي والجزري والبحري مع بليز، وهي بلد نطمح إلى إقامة علاقات متميزة معه، وإجراء حوار دائم بشأن حل مشاكلنا المشتركة.

والمنظمة والقانونية، المقرر أن تكون آلية محدثة في إطار الأمم المتحدة، تعطي الأولوية لقدرة المهاجرين وعملهم وإسهاماتهم، بصرف النظر عن وضعهم كمهاجرين.

وتماشيا مع الحاجة إلى رعاية مواطنينا، فقد وسعنا نطاق مساعدتنا القنصلية في الولايات المتحدة من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان للمهاجرين في هذا البلد وتقديم المساعدة القنصلية في مكان أقرب إليهم.

أود أيضا أن أشير إلى أن بنما وغواتيمالا وقعتا في نيسان/أبريل اتفاقا لتبادل المعلومات والإنذارات المتعلقة بالهجرة، مما يسهل تنقل الأشخاص من كلا البلدين وينشئ روابط للتعاون في مسائل الهجرة. وفي هذا السياق، أود أن أشير إلى ما يسمى بالشباب الحالمين، الذين يساعدون في تشكيل مجموعة من الأشخاص الذين يسهمون بالمواهب والمعارف والأعمال في تنمية المجتمعات التي يعيشون فيها حاليا. وتأمل غواتيمالا، شأنها شأن البلدان الأخرى التي تعتمد على الحالمين ويستفيدون من برنامج الإجراءات المؤجلة للقادمين في مرحلة الطفولة، أن تراعي حكومة الولايات المتحدة المشاعر الإنسانية والتضامن الإقليمي، بحيث يعتمد الكونغرس في الشهور القادمة تشريعا يمنح هذه الفئة من الشباب والأطفال وضعا قانونيا دائما، ويمكنهم من البقاء والدراسة في الولايات المتحدة.

ويهدف دور بلدي في مجال تعدد الأطراف، إلى الإسهام في تعزيز الظروف المؤاتية لتحقيق السلام المستدام على أرض الواقع. وفي هذا المجال بالتحديد، يأتي حفظ السلام بوصفه أحد أكثر المهام النبيلة للمنظمة، التي تفخر غواتيمالا بالمشاركة فيها. ويتجسد التزامنا في نشر وحدات من قواتنا للانضمام إلى بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وإلى بعثات أخرى في القارة الأفريقية والتي نشارك فيها بنشاط، فضلا عن هايتي، حيث يقدم الأفراد الغواتيماليون الدعم المباشر للجهود الوطنية بالاشتراك مع بعثة

عام ١٩٤٥ الذين أوتوا الحكمة وأبدوا قدرة فريدة على التعلم من دروس التاريخ والتصرف بمقتضاها. فبعد تبعات الكساد الاقتصادي الكبير والمذابح التي تخللت الحرب العالمية الثانية، قاموا بتأسيس نظام عالمي من خلال مؤسسات من شأنها أن توفر الأمن والاستقرار للأجيال القادمة. وقد أنشئت الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمات أخرى بغية تنسيق الاستجابات لتواكب التحديات الدولية ولجعل الجرائم ضد الإنسانية شيئاً من الماضي.

وما من شك في أن حجم ونطاق وسرعة خيالهم وجهودهم كلها أمور لم نر لها مثيلاً حتى الآن. إلا أن المؤرخين في المستقبل سيحكمون على هذه المؤسسات وكيف استجابت لتحديات عالمنا اليوم والتحديات التي سيتعين علينا مواجهتها في المستقبل. وكقادة عالميين، فإننا نبحث عن اليقين والمألوف في قواعد اللعبة التي هيمنت على القرن العشرين. ولكن في عالم اليوم المتغير باستمرار، فإن شدة عدم اليقين هي السمة المهيمنة التي تميز عصرنا. ومن السهل توضيح عدم اليقين هذا من خلال النظر إلى التهديدات التي نواجهها - في اقتصاداتنا وأمننا وقيمنا. وهناك إجماع ناشئ على أن الاقتصادات المتقدمة لم تصل بعد إلى نماذج النمو المناسبة للتغلب على البطالة المرتفعة والحد من عدم المساواة في الدخل والثروة. ولذلك، فإن خطر الأزمة الاقتصادية ما زال ماثلاً.

وبعد ١٦ عاماً من كارثة ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، اتخذ التهديد بالعنف من قبل جهات فاعلة من غير الدول شكل موجة خامسة من العنف السياسي والإرهاب. هذه الموجة الخامسة، التي تقودها الشبكات الإرهابية عبر الوطنية والمنظمات الإجرامية والجرائم الإلكترونية، ورعاية دول للإرهاب، تمثل تهديداً للأمن الدولي سيمتد لعقود عوضاً عن أن يكون ظاهرة عابرة. وفي القرن العشرين، اتحد العالم لدحر انتشار الفاشية حتى يتسنى تأمين الحريات الديمقراطية. وهذه الحريات ذاتها تتعرض اليوم

ختاماً، أود أن أغتنم هذه الفرصة لبعث رسالة وحدة إلى بلدي. إننا نشهد لحظة استقطاب غير ملائمة لهذا، ولن تقودنا إلى أي مكان آمن. لقد رحبت بالدعوة إلى الحوار من جانب بعض الأطراف، واليوم، بصفتي ممثلاً للوحدة الوطنية منتخبا بطريقة ديمقراطية، أدعو جميع القطاعات إلى الدخول في حوار جاد بشأن المواضيع الهيكلية بحق، حيث نسعى من خلاله إلى إيجاد حلول للمشاكل، بمشاركة ومساعدة كل واحد منا كأمة. وستتيح لنا هذه المشاركة المجال لأن نتكلم عن إصلاحات عميقة للدولة يجب أن نحلها في مجالات الأمن والعدالة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، الريفية والحضرية على السواء، فضلاً عن مسألة المشاركة السياسية وسير أعمال الدولة. وسأعود إلى بلدي، كما هو الحال دائماً، آملاً بمستقبل أفضل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية غواتيمالا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد جيمي موراليس، رئيس جمهورية غواتيمالا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد محمد أشرف غني أحمد زاي، رئيس جمهورية أفغانستان الإسلامية

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية أفغانستان الإسلامية.

اصطحب السيد محمد أشرف غني أحمد زاي، رئيس جمهورية أفغانستان الإسلامية، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد محمد أشرف غني، رئيس جمهورية أفغانستان الإسلامية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس أحمد زاي (تكلم بالإنكليزية): إذ أقف هنا أمام الجمعية العامة اليوم، فإنني أعود بالذاكرة إلى الرجال والنساء في

ولو كانت الأمم المتحدة غير موجودة اليوم، لكان علينا أن نخترعها تلبية لمطالب عصرنا. والوفاء بوعود الميثاق والإعلان العالمي لحقوق الإنسان في سياق عدم التيقن هذا يقتضي إعادة النظر في المهام الأساسية، وإعادة هيكلة عمليات الأعمال التجارية، وإحياء القيم والثقافة التنظيمية، وإصلاح نظم المساءلة. وحتى تكون الأمم المتحدة ذات صلة أكبر ببلدان مثل بلدي، لا بد لها أن تعمل كأمم متحدة واحدة. ولكن هذا الهدف لم يتحقق بعد. والنموذج الموروث لوكالات الأمم المتحدة باعتبارها أدوات للمساعدة الفنية وبناء القدرات يجب أن يخضع لاختبار السوق، أي القيمة مقابل المال واستدامة النتائج مقارنة بنماذج الأداء لدى الحكومات والقطاع الخاص والأداء غير الحكومي. والمساءلة المتبادلة تعد آلية مؤكدة لتوطيد الشراكات وتوسيعها وبناء الثقة.

ويشرفني أن أقف أمام الجمعية العامة لتمثيل شعب أفغانستان والتحدث باسمه. لقد تحملنا الشدائد والحرمان والجفاف بكرامة، وواجهنا الغزو بشجاعة ودافعنا عن وطننا بحماس وطني. وكدولة تقف على خط المواجهة في الكفاح العالمي ضد الإرهاب والدفاع عن الحريات الديمقراطية، يحقق شعبنا وقواتنا الأمنية أعمالاً بطولية يوماً بعد يوم. وكأمة ودولة وشعب، فإننا نعيد اكتشاف أنفسنا للتصدي للتحديات والاستفادة من الإمكانيات التي تتوفر لنا في القرن الحادي والعشرين.

وبإعلان الرئيس ترامب مؤخراً عن استراتيجيته لمكافحة الإرهاب وتحقيق الاستقرار في جنوب آسيا، تجددت شراكة أفغانستان الدائمة مع الولايات المتحدة والمجتمع الدولي وأعيد توجيه مسارها. وإننا نرحب بهذه الاستراتيجية التي وضعناها الآن على طريق اليقين. والشعب الأفغاني كان يتطلع لسنوات إلى أن تبدى الولايات المتحدة هذا النوع من العزم. ونشيد بكل رجال ونساء الدول المتحالفة الذين خدموا معنا، لا سيما أولئك الذين قدموا أسمى تضحية.

لهجمة الإرهاب العالمي. والإرهاب ليس هجوماً على حياة البشر والحريات الأساسية فحسب، بل هو هجوم على عهد المواطنة، إنه هجوم على علاقة الدولة القومية بشعبها، هذه العلاقة التي تجعل المجتمعات الديمقراطية فريدة ونزيهة وحرّة. وعلينا أن نواجه خطر الإرهاب كقوة موحدة وأن نتصدى له بحلول طويلة الأمد تضاهي جدول الأعمال الطويل الأجل للإرهابيين أنفسهم.

أخيراً، على الرغم من إدراج مبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في دساتير معظم بلدان العالم، فإن الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية لا تزال ترتكب بانتظام مؤلم. والتطهير العرقي للروهينغيا أمر صادم بشكل خاص. وصمت أونغ سان سو كي كل هذا الوقت أمر محزن، كما أن آمالنا في أن يؤثر رمز من رموز حقوق الإنسان المبادئ على السلطة قد تبددت. وأنا أرحب بالفرصة المتاحة لأفغانستان للحصول على مقعد في مجلس حقوق الإنسان لكي يكون لها دور أكبر في المناقشات بشأن هذه المسائل الهامة. وكشعب ما زال يعاني من الجرائم ضد الإنسانية - وآخرها قتل مدنيين في قرية ميرزا أولانغ والهجمات على المساجد في كابل وهيرات وغيرهما - نحن حريصون على إضافة صوتنا إلى الأصوات الداعمة لحقوق الإنسان.

إن التغلب على أنماط التغيير المدمرة والمربكة في القرن الحادي والعشرين يتطلب اتخاذ إجراءات جماعية ومنسقة على الصعد العالمية والمحلية والفردية. وفي هذه المرحلة، نحتاج إلى أمم متحدة تتصف بالفعالية والكفاءة والاحترام. ويجب أن نختبر مؤسسات القرن العشرين التي لدينا. ولذلك، أهنيء معالي السيد ميروسلوف لايتشاك على توليه رئاسة الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين. وأود أيضاً أن أعرب عن تقديري وامتناني للجهود التي بذلها معالي السيد بيتر طومسون خلال الدورة السابقة، وأثني على معالي الأمين العام غوتيريش لجهوده من أجل إصلاح الأمم المتحدة.

أو لندن أو مكان آخر هي انتصارات متساوية. إن استراتيجية الرئيس ترامب الجديدة تشمل عرقلة وحرمان الإرهابيين من الملاذ، لأن دوافعهم لا تعرف الحدود. بيد أن الالتزام القوي والدائم من شركائنا الدوليين لن يكفل وحده نجاحنا الجماعي في أفغانستان. إن جذور النجاح في الواقع في داخلنا كأفغان.

اليوم مع مرور ما يقرب من ثلاث سنوات منذ بدء عقد التحول لأفغانستان، فإننا نحول أفغانستان إلى منبر للاستقرار. وقد أرسيت الأسس. لقد وضعنا خرائط طريق للإصلاح يرحي تنفيذها بصرامة: إننا نلاحق الفاسدين، ونضع حداً للفساد في قطاع الأمن ونستعيز عن نظم المحسوبية بنظم قائمة على الجدارة ونجعل العمليات المالية شفافة.

كما أننا نتواصل مع أولئك الذين جرى سابقاً استبعادهم من المجتمع - الشباب والفقراء والنساء. لأن هؤلاء الناس هم مصدر قدرة أمتنا على الصمود. الجيل الذي نشأ في التسعينات، الذي يشكل غالبية سكان البلد، يجري الآن تكليفه بقيادة البلد. يجري تغيير في الأجيال مع تمكين الشباب على جميع المستويات. هذا الجيل هو الجيل الذي سيجري إصلاحات الحكومة لتصحيح حكومة تركز على المواطن وعلى الخدمات.

وإذا تحملت مشقة لا يمكن تصورها، حافظت المرأة على بقاء نسيج مجتمعاتنا المحلية والمجتمعات الأعم حتى عندما تعرضت للتمزق. ورغم ذلك وضعت المرأة في أدنى رتب المجتمع. كان هذا أمراً غير مقبول، وعانت أمتنا نتيجة. اليوم، هناك عدد أكبر من النساء الأفغانيات في الحكومة والقوى العاملة وهن منخرطات بنشاط في المجتمع المدني أكثر من أي وقت مضى في التاريخ الأفغاني، ومع ذلك ما زال أماننا شوطاً طويلاً. وفي المناصب القيادية، لدينا ست سفيرات وأربع وزيرات. ببساطة، إن تمكين المرأة أمر حاسم الأهمية لمستقبلنا.

ويشكل الفقراء، إلى جانب النساء والشباب، الأغلبية العديدة في أفغانستان عبر الخطوط العرقية واللغوية والجنسانية

إن هذه الاستراتيجية تحشد كل أدوات القوة الأمريكية، وتوجه رسالة مفادها أن طالبان وأنصارها لا يستطيعون تحقيق انتصار عسكري. وأن التسوية السياسية هي سبيلنا الوحيد لتحقيق سلام دائم، وأدعو جميع صفوف طالبان إلى الدخول في حوار بين الأفغانين.

ولدينا الآن أيضاً فرصة لإجراء حوار مع جيراننا بشأن كيفية العمل بجدية معاً للقضاء على الإرهاب واحتواء التطرف. وأدعو باكستان إلى الانخراط معنا في حوار شامل بين دولة ودولة بشأن السلام والأمن والتعاون الإقليمي الذي يقودنا إلى الازدهار.

لقد أثبتت الحكومة الأفغانية أننا ملتزمون بالسلام من خلال عملياتنا الداخلية، كما يتضح من اتفاق السلام المبرم مع الحزب الدولي الإسلامي. وندعو الآن كل جيراننا، القريبيين والبعيدين، للانضمام إلينا من خلال عملية كابل في سعينا الشامل من أجل السلام والاستقرار الإقليمي.

غير أننا، ونحن نمضي قدماً، نطلب إلى شركائنا الدوليين تغيير المنظور. منذ فترة طويلة جداً، ينظر إلى النزاع الدائر في أفغانستان من منظور الحرب الأهلية؛ لكن الحرب لا تدور داخل أراضينا، بل فوق أراضينا.

واليوم، هناك أكثر من ٢٠ جماعة إرهابية دولية تفرض وجوداً على الأراضي الأفغانية. إن مستقبل أفغانستان مهم لأننا على الخطوط الأمامية للجهود العالمية الرامية إلى القضاء على خطر الإرهاب. يقاتل جنودنا الشجعان ويموتون كل يوم من أجل القضية ومن أجل سيادة الأمة الأفغانية. وعلى الرغم من أننا قد نكون على الخطوط الأمامية، فإن الخطر لا يعرف الحدود.

بالنسبة للمجموعات الإرهابية التي تتخذ من المنطقة ملاذاً، فإن شن الهجمات في كابول أو بروكسل أو باريس أو برشلونة

والإصلاح، مدعوما بالتزام شركائنا الدوليين، سترسم لنا الطريق نحو أعمال كامل إمكاناتنا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية أفغانستان الإسلامية على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد محمد أشرف غني أحمد زاي، رئيس جمهورية أفغانستان الإسلامية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد أداما بارو، رئيس جمهورية غامبيا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية غامبيا.

اصطحب السيد أداما بارو، رئيس جمهورية غامبيا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد أداما بارو، رئيس جمهورية غامبيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس بارو (تكلم بالإنكليزية): أتوجه بالتحيات الحارة إلى جميع أعضاء الجمعية العامة من غامبيا الجديدة، ونشكر الله تعالى أن جعل تحقق هذا الجمع الكبير لقادة العالم ممكنا مرة أخرى هذا العام. أود أن أهنيئ رئيس الجمعية العامة والأمين العام للمنظمة على قيادتهما والتزامهما بقيم الأمم المتحدة.

بعد أكثر من ٧٠ سنة على وجود الأمم المتحدة، فإنها تظل بلا شك المنبر الدولي الأساسي لإيجاد حلول للتحديات العالمية، ونحن في غامبيا نعلم ذلك جيدا. اليوم، وفي أول ظهور لي في هذا المنتدى العظيم لقادة العالم، اسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد من جديد التزام غامبيا الثابت بميثاق الأمم المتحدة. إن حكومتي تقدر تماما الدور المركزي للأمم المتحدة في السعي إلى الدبلوماسية الوقائية لدفع الأزمات في جميع أنحاء العالم.

والدينية. لا يزال نحو ٤٠ في المائة من الأفغان يعيشون تحت خط الفقر. وتبين البحوث أن الفقر يدم نفسه لأنه يؤثر على التشكيل الفسيولوجي لعقل الطفل. يجب علينا تمكين الفقراء. ولفترة طويلة جدا، كانوا الأغلبية الصامتة في بلدنا.

نحن نعيد تكوين أواصر المجتمع بغية تغيير ثقافة دولتنا. ولا نعزز الأواصر داخليا فحسب، بل وعلى الصعيد الإقليمي. وإذا نظرنا إلى جيراننا في جنوب ووسط آسيا، فإننا نعزز في نفس الوقت التواصل على الصعيد الوطنية والعالمية والإقليمية. سوف تصبح أفغانستان مرة أخرى مركزا متعدد الجوانب في القرن الحادي والعشرين للنقل والطاقة والمياه والتعدين ولمصلحة أمن المنطقة بأسرها وازدهارها الاقتصادي.

نحن نرى بالفعل ثمار عملنا. خطوط نقل الكهرباء ومشاريع الطاقة في وسط وجنوب آسيا قيد التشييد؛ وقد وصل خط تركمانستان للسكك الحديدية حدودنا؛ ويجري تشييد خط أنابيب الغاز الطبيعي بين تركمانستان وأفغانستان وباكستان والهند. كجزء أساسي من خططنا لتحقيق التقدم الاقتصادي، نواصل العمل مع شركائنا الإقليميين على التماس سبل التعاون. ويمكننا الآن أن نرى، في ظل عدم اليقين والتحديات الفريدة وتحديات القرن الحادي والعشرين، كيف أصبحت أفغانستان مشكلة نهج القرن العشرين التي ما زال النظام العالمي ينزع للعمل في إطارها.

وفي حين هيمن تهديد الإرهاب الدولي الذي يدور على أرضنا على خطاب بلدنا ووجه مصير شعبنا منذ فترة طويلة جدا، فلدينا أيضا إمكانات هائلة لتصبح وسطاء سلام ومركزا للازدهار الاقتصادي ومنارة للقيم الديمقراطية على الصعيد الإقليمي. لا يزال مهد الرومي يردد رسائل المحبة والسلام والأمل. سوف تكون أفغانستان مرة أخرى ملتقى الطرق الآسيوية للحوار بين الحضارات ونموذجاً للوئام وثقافة التسامح والمشاركة. وإنني على ثقة من أن خططنا وبرامجنا من أجل الاعتماد على الذات

الشباب كانوا على الدوام في طليعة جهودنا للتحويل الديمقراطي، وتشكل معالجة مشكلة بطالة الشباب أولوية قصوى بالنسبة لحكومتنا ولا شك في أنها ستتيح فرصا هائلة.

ونذكر أيضا الدور الحاسم الذي يؤديه الغامبيون في الشتات فيما يخص الإسهام في تحويل الوطن الأم. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أتوجه بخالص الشكر لشركائنا الإنمائيين وأصدقائنا على الدعم القيم للميزانية والسياسات العامة الذي يقدمونه للحكومة من أجل المساعدة على معالجة التحديات المرتبطة بتوفير فرص العمل والهجرة غير النظامية للشباب. إن حكومة بلدي ملتزمة باستخدام هذه الموارد بحكمة من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة.

ربما نكون بلدا صغيرا لكن احتياجاتنا هائلة. وعلى سبيل الأولوية العاجلة، وضعنا خطة تنمية وطنية تمشيا مع الخطة التحويلية لغامبيا الجديدة. تهدف هذه الخطة الإنمائية إلى وضع البلد مرة أخرى على مسار النمو الاقتصادي والازدهار بعد عقدين من سوء الإدارة والفساد والانتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان. وتستند هذه الخطة الجديدة إلى اقتصاد كلي وسياسات مالية سليمة، تؤدي إلى تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي في الأجلين المتوسط والطويل. وقد تضمنت أهداف التنمية المستدامة والتعهدات الأخرى الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ.

إن اتفاق باريس بالغ الأهمية لغامبيا، لأن تغير المناخ بالغ الأهمية في حالتنا. عندما تتراجع إنتاجية الأراضي ويزداد شح المياه، يتم دفع الشباب إلى مغادرة المناطق الريفية لتخفيف العبء على أسرهم وإيجاد مصادر جديدة للدخل. ويفسر ذلك للأسف، سبب اضطراب العديد من الشباب الغامبيين إلى خوض غمار رحلة السفر الطويلة والخطرة إلى أوروبا. والرحلة مخوفة بالمخاطر للغاية، لدرجة أن العديد منهم يلقون حتفهم في أعالي البحار ولا يصلون أبدا إلى وجهتهم النهائية. ويختفي عدد لا يحصى

إن الأزمة السياسية الأخيرة التي وقعت في بلدي هيأت بداية ديمقراطية جديدة، وقد علمتنا التجربة دروسا مفيدة لن ينساها الغامبيون بسهولة.

لقد تعلمنا أن قوة الإرادة والوحدة الوطنية والإقليمية، والتدخلات الإقليمية الحاسمة والدعم الواضح وغير المجزأ من جانب المجتمع الدولي يمكن أن تؤدي إلى تحقيق نتائج إيجابية. ومما له أهمية أيضا الإجراءات الدولية المنسقة المستوحاة من قيمنا المشتركة المتمثلة في التضامن والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، التي كانت حاسمة في إيصال الرسالة الصحيحة إلى الرئيس السابق من أجل احترام إرادة الشعب والمغادرة من دون إراقة الدماء.

وخلال تلك الأوقات العصيبة، كنا نعلم أن لنا أصدقاء، قدموا لنا المساعدة، وحافظوا على ثقتهم بنا. ولذلك، نود أن نغتنم هذه الفرصة الرائعة لشكر قادة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على تدخلهم الثابت وحسن التوقيت من أجل إحلال السلام في غامبيا. كما نشكر جميع أصدقائنا الإقليميين والدوليين، الذين وقفوا معنا وقت شدتنا. وبفضل جهودهم الجماعية، تقف غامبيا الآن على مسار ثابت لتحقيق السلام والحكم الرشيد، وهي على استعداد لاستئناف تأدية دورنا التقليدي بين الدول الرائدة في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان. لقد تبنى الغامبيون خيارا لا رجعة عنه من أجل طي فصل مظلم من تاريخنا، وخططنا الوطنية اليوم هي خطة للإصلاح والتحول.

وشأننا شأن أي بلد استعداد الديمقراطية، فإننا نواجه تحديات هائلة لإنعاش اقتصادنا وإجراء إصلاحات شاملة لقوانيننا ومؤسساتنا الإدارية والقضائية. ويشكل تحديث قطاع الأمن لدينا وتوطيد سيادة القانون وحقوق الإنسان جزءا من برنامجنا الإصلاحي. ولا يمكننا تعزيز المكاسب الديمقراطية إلا من خلال التغلب على تلك التحديات، وحكومتنا ملتزمة بتقديم غامبيا جديدة تمثل مصدر فخر لأطفالنا. وفي الواقع، فإن

سياسة حسن الجوار، والتعاون مع جمهورية السنغال الشقيقة، وستظل بلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا شركاءنا الاستراتيجيين.

إن منطقة غرب أفريقيا على طريق توطيد المكاسب الديمقراطية، لكننا كمنطقة نواجه تهديدات خطيرة للسلام والأمن. إن الإرهاب والتطرف والتعصب الديني والجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات تقوض بشكل خطير جهودنا الإنمائية.

وتبرز الهجمات الأخيرة في مالي وبوركينا فاسو وكوت ديفوار ومنطقة الساحل بشكل عام، الحاجة الملحة إلى زيادة التعاون الإقليمي والدولي في التصدي لتلك التحديات. إن اللامبالاة والظلم والإهانات التي تحدث في مناطق معزولة من العالم تؤدي إلى تهديدات حقيقية للسلام والرفاه والديمقراطية في العالم. إننا بحاجة إلى اتخاذ خطوات أكبر وأكثر جرأة لسد الفجوة بين الشمال والجنوب، إذ أن العالم غير متوازن للغاية.

إننا ما زلنا نشعر بقلق عميق من أن النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني لا يزال يستعصي على الحل. إن حكومتي تؤمن بإيماننا قويا بفكرة حل الدولتين ليعيش الشعبان جنبا إلى جنب في سلام ووثام. ولذلك، فإننا ندعو الأمين العام إلى السعي بحمة إلى مواصلة تلك الصيغة لمصلحة السلام الدائم.

ومن المؤكد أن الدعم المتواصل في مجالات العدالة الانتقالية وإصلاح القطاع الأمني ستقطع شوطا طويلا نحو ترسيخ السلام والعدالة والديمقراطية في غامبيا.

ولا يوجد نقص في الأفكار ولا الموارد لحل المشاكل الرئيسية التي تواجه الجنس البشري. ما ظل شحيحا على الدوام هو توفر الإرادة السياسية، وما لم تستثمر الموارد الكافية فإن وتيرة التنمية ستظل بطيئة ولن تحدث سوى القليل من الأثر. وفي ظل هذه الخلفية أدعو القطاع الخاص إلى الحذو حذو الجهات الخيرية في سخائها تجاه شرائح العالم الأكثر عزلة والمهمشة والمحرومة.

داخل مراكز احتجاز المهاجرين أو وسط رمال الصحراء الكبرى. وغالبا ما يتم رفض أولئك الذين استكملوا الرحلة لأنهم مهاجرون لأسباب اقتصادية ويتم إعادتهم إلى وطنهم. هذا الشعور باليأس والإحباط، يوفر أيضا تربة خصبة للمهرين والجماعات المتطرفة لتجنيد الشباب الأبرياء لاستغلالهم في عالم الجريمة.

لا يستحق الشباب هذه التجربة؛ بل يستحقون فرصة للتمتع بمستقبل آمن ومزدهر في وطنهم الأم. إن تهيئة فرص عمل جديدة للشباب وتوفير دخل مستدام لهم وربطهم ببلد يتعافى وبيئة سليمة ومنتجة هو استثمار في مستقبل الأمة. وهذا هو أحد الأولويات الرئيسية لخططنا الإنمائية الوطنية.

لقد فقدنا، على مدى العقد الماضي، العديد من أصدقائنا وشركائنا في التنمية من خلال الخيارات السياسية الخاطئة، ولكن منذ استعادة الديمقراطية والحكم الرشيد، يعود العديد من شركائنا منذ أمد طويل إلى العمل معنا. ونحن بصدد الانضمام إلى الكومنولث والحكمة الجنائية الدولية. ونحن ملتزمون أيضا بعضويتنا في الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران. ونحن بصدد وضع اللمسات الأخيرة على خطط مؤتمر المائدة المستديرة للمانحين، من أجل تعبئة الموارد للتنمية الطويلة الأجل في البلد. وسيكون دعم وتضامن وشراكة المجتمع الدولي أمورا حاسمة لنجاح المؤتمر.

وعلى الرغم من أن غامبيا لم تعان من نزاع مسلح، فإن الأزمة السياسية التي شهدناها قد نشأت نتيجة عقود من سوء الحكم وضعف مؤسسات الدولة وسيادة الخوف وتزايد التعصب. وكنا على شفا عنف حقيقي ونزاع مسلح. ولذلك، فإننا نعرب عن تقديرنا العميق لمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ولجنة بناء السلام ومكتب دعم بناء السلام التابعين للأمم المتحدة، على الدعم الأولي الحاسم الذي قدموه للبلد.

إن السعي إلى تحقيق السلام والأمن في أفريقيا والعالم سيشكل دائما هدفا رئيسيا للسياسة الخارجية لغامبيا. وسنواصل

للقيم التي ظللنا دائما نؤمن بصحتها. وتقبلوا أطيب التمنيات من شعب غامبيا - ساحل أفريقيا الباسم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أشكر رئيس جمهورية غامبيا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد أداما بارو، رئيس جمهورية غامبيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد إفو موراليس أيما، الرئيس الدستوري لدولة بوليفيا المتعددة القوميات

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب الرئيس الدستوري لدولة بوليفيا المتعددة القوميات.

اصطحب السيد إفو موراليس أيما، الرئيس الدستوري لدولة بوليفيا المتعددة القوميات، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد إفو موراليس أيما، الرئيس الدستوري لدولة بوليفيا المتعددة القوميات، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس موراليس أيما (تكلم بالإسبانية): باسم شعب بوليفيا، أعرب عن تضامننا الكامل مع شعب المكسيك. وإذا نشعر بالجزع من الزلزال الذي وقع بعد ظهر هذا اليوم، فإننا نعرب عن دعمنا وأخوتنا للمكسيك وهي تواجه المشاكل الناجمة عنه.

لقد اجتمعنا مرة أخرى، كقادة للعالم، هنا في قاعة الجمعية العامة التاريخية هذه. نجتمع مرة أخرى للتعبير عن مواقفنا بشأن التحديات الرئيسية التي تواجه أسرتنا - الأسرة الإنسانية. فقد أنشئت الأمم المتحدة، على النحو المنصوص عليه في ميثاقها، لإنقاذ الأجيال المتعاقبة من الحرب، وللهوض بالتقدم الاجتماعي وتحسين مستوى معيشة جميع الشعوب. وللأسف لم تسفر الكثير من هذه الوعود عن شيء، وبعد أكثر من ٧٠

إن توفير مياه الشرب المأمونة والطرق والطاقة والرعاية الصحية والتعليم، أمر أساسي لاستعادة الكرامة الإنسانية.

أما في سياستنا الخارجية، فإننا نعترف اعترافا كاملا بسياسة الصين الموحدة كجزء من صداقتنا التاريخية. فجمهورية الصين الشعبية هي الممثل الوحيد للشعب الصيني وهي صديق حقيقي لغامبيا. وقد ظل بلدانا يواصلان تعزيز التعاون على أساس نهج الكل رابح، المبني على الثقة والاحترام المتبادلين في إطار منتدى التعاون الصيني الأفريقي.

إن منظمة مثل الأمم المتحدة ستتطلب على الدوام مستوى معيناً من الإصلاح في نظمها الإدارية، بحكم ما تضطلع به من مهام. ويتطلب الطابع الحكومي الدولي للولايات الموكلة إلى الأمانة العامة توفر الثقة والمساءلة بين الدول الأعضاء والأمانة العامة. وإذا تشرع الأمم المتحدة في إصلاحاتها المقترحة، فإننا نقف على أهبة الاستعداد لتقديم الدعم الكامل لها بغية تحقيق هيئة عالمية فعالة ومجدية على نحو أكبر.

وأخيراً وليس آخراً، ثمة مسألة طال عليها الأمد ولم يبت فيها بعد وهي مسألة إصلاح مجلس الأمن. لقد قال الأمين العام السابق، السيد كوفي عنان، ذات مرة إن إصلاح الأمم المتحدة لن يكتمل بدون إصلاح مجلس الأمن. ويبقى ذلك الأمر صحيحاً اليوم. إن أفريقيا لن تتخلى عن بحثها المشروع والتاريخي عن تمثيل حقيقي في المجلس، وتؤيد غامبيا مطالبة الاتحاد الأفريقي بإصلاح مجلس الأمن، الذي طال انتظاره، تأييداً كاملاً.

وأود أن أختتم بياني بإعادة تأكيد تفاؤلي وثقتي في قدرتنا الجماعية على النهوض بأحوال البشرية من براثن الفقر؛ وعلى إرساء نظام عالمي للسلام، يكون متماسكا تماسكا قويا بفعل العدالة؛ وعلى الحب والرعاية والتسامح مع بعضنا البعض. وانسجاماً مع نشيدنا الوطني، فإننا نتعهد بتقديم ولائنا الراسخ

ومن غير المبرر ومن غير المقبول أن تدير الولايات المتحدة ظهرها لاتفاق باريس. وكواحدة من الدول الملوثة الرئيسية في العالم، فقد أصبحت حكومتها برفضها القيام بدورها في الجهود العالمية، تشكل خطراً على أمننا الأرض. وما يلزم هو الإرادة السياسية القاطعة. ولا يمكننا أن نتوقع من قوى السوق أن تتقنع في نهاية المطاف زعماء العالم الرأسمالي باتخاذ الإجراءات اللازمة. ونعبر عن تضامننا مع إخواننا وأخواتنا في منطقة البحر الكاريبي الذين يعانون من عواقب الأعاصير التي عصفت بمنطقتهم. معاً، بوصفنا أسرة متحدة، سنتقاسم معهم ما نملك حتى وإن لم يكن كافياً.

لقد أعطتنا أنهارنا وبحارنا وغاباتنا وعلومنا، أدلة دامغة، وتدعونا إلى اتخاذ إجراءات. إن المياه هي شريان حياة أمننا الأرض، التي تبث الحياة في الأنهار والبحيرات والبحار والمحيطات، والتي تشكل بدورها مصدر الحياة وتحقيق التوازن. وهي عبارة عن مشاعات عالمية تغطي ثلاثة أرباع كوكبنا. وتغمر كل شيء في جميع قارات وجزر الأرض. وهي تفعل ذلك بشكل طبيعي، من دون التقيد بالحدود السياسية أو القوميات. وينبغي احترامها والاعتناء بها وتقاسمها والحفاظ عليها للأجيال القادمة.

إن بوليفيا قد روجت للاعتراف بأن الماء حق من حقوق الإنسان. لأنه لا غنى عنه لبقاء البشرية. وبناء على ذلك، يحظر دستورنا أيضاً استخدامه للربح أو لأغراض تجارية. ويجب أن يؤدي استخدام الماء إلى توفير الفرص التي تعزز التعاون والتفاعل والوثام بين الشعوب، وليس إثارة النزاعات حول منبعه أو ملكيته أو استخدامه. ومن هذا المنطلق الذي يرمي إلى صون حقوق الإنسان والحقوق السيادية المتصلة بمواردنا الطبيعية، وسعياً إلى اتفاقات حسن الجوار، تأمل بوليفيا في حل الخلاف بشأن مياه نهر سيلالا، الذي عرض على محكمة العدل الدولية. لا ينبغي أن تشكل المياه سبباً للنزاعات الداخلية أو الدولية. يجب أن تجمع وتوحد جميع الدول والأمم والمجتمعات المحلية والشعوب

سنة نجد أننا قد تراجعنا في العديد من الحالات بدلاً من أن نحزرت تقدماً تجاه تحقيق تلك الأهداف.

وكما أكدنا في مرات عديدة أن العالم يعاني من أزمات متعددة تتفاقم بدلاً من أن تجد حلاً، وذلك جراء الممارسات الإمبريالية التعسفية وسوق الاستهلاك الوحشي الذي يدعم الرأسمالية والمغامرات الاستعمارية التي لا نهاية لها. وتظل الحروب والصراعات العنيفة، آفة بالنسبة لملايين الأشخاص. وأدت الاعتداءات الأجنبية في العراق إلى أكثر من مليون حالة وفاة حتى الآن. وفقد نصف السكان تقريباً حياتهم في سورية. وقتل عشرات الآلاف في ليبيا. وفي اليمن، أصبحت الأزمة الإنسانية ذات أبعاد هائلة.

وقد أظهر التاريخ أنه بهدف الاستيلاء على الموارد الطبيعية والسيطرة على العالم من الناحية الجغرافية السياسية، يتم نشر القواعد العسكرية، وتنظيم عمليات الغزو، والإطاحة بالحكومات، لنشر الفوضى واستغلال الحالة. وقد أسفر الكثير من عمليات الغزو تلك عن ظهور الجماعات الإرهابية وأثار المواجهات العنيفة والهجمات على السكان المدنيين، مما تسبب في إلحاق مزيد من الضرر بالضحايا الأبرياء. إن بوليفيا تدين الإرهاب وتدعو إلى مكافحته وإلى إيجاد حل للأسباب الهيكلية لظهوره.

ويضاف إلى هذه الحالة الرهيبة الأزمة المناخية. ونلاحظ أن هذا العام، كان مرة أخرى، الأكثر حرارة في تاريخ الكوكب. إن الأعاصير والزلازل والفيضانات والجفاف وتلوث الهواء والمحيطات وما يترتب على ذلك من نتائج انقراض أنواع بيولوجية هي نتاج للنموذج الرأسمالي ومستويات الاستهلاك والإفراط في التصنيع. وفي هذه الحالة، فإن بلدان الجنوب، وهي أقل البلدان تلويثاً، هي التي تعاني بشكل أكبر. ومن الضروري انضمام بلداننا جميعاً إلى اتفاق باريس بشأن تغير المناخ للعمل معاً من أجل التصدي للتحديات الهائلة التي ينطوي عليها إنقاذ كوكب الأرض.

عن الأزمات الاقتصادية والمالية أو انعدام الأمن. ويجب ألا نسمح بأن يتم اعتبارهم مجرمين. لا يوجد أي مهاجر غير قانوني.

وتقوم بعض الحكومات، بدلا من المساعدة على حل الأسباب الهيكلية الكامنة وراء هذه الظاهرة، مثل الحروب، والآثار المترتبة على تغير المناخ أو أوجه التفاوت الاقتصادي بين الدول، بفرض المزيد من القيود في سياساتها المتعلقة بالهجرة وعمليات طرد واسعة النطاق وبناء الجدران. إن الجدران ضد مسيرة التاريخ البشري. والجدران تشل العلم والمعرفة. والجدران تحاصر أرواحنا، وتغذي كراهية التباين وتحقق الحرية.

لقد اجتمع ممثلون عن حركات اجتماعية من ٤٥ بلدا من جميع أنحاء العالم في تيكوييايا، بوليفيا، لحضور المؤتمر العالمي للشعوب في حزيران/يونيه من أجل عالم بلا جدران نحو مواطنة عالمية. وقد وضعنا في ذلك المؤتمر مقترحات بديلة برؤية إنسانية للترحيب بالمهاجرين وحمائتهم والتهوؤ بهم وإدماجهم. وقد خصص البابا فرانسيس، في آب/أغسطس، وثيقة رعوية لتلك الأفعال الأربعة.

ونحن أيضا ندعو حكومات العالم إلى العمل معا من أجل التصدي للشبكات الإجرامية التي تتاجر بالبشر بإعلان التجارة والاتجار بالبشر جريمة ضد الإنسانية وبالنظر في تشكيل أمين مظالم عالمي كسلطة بولاية قضائية عالمية مسؤولة عن ضمان حقوق الإنسان. وأدعو، مرة أخرى، إلى ميثاق عالمي للعمل بمثابة جسر للمضي قدما نحو تحقيق المواطنة العالمية التي ننشدها، لأنه لا وجود لطبقات ولا توجد فوارق بين المواطنين والأجانب. فكلنا بشر وأبناء لأمن الأرض.

ويجب على الولايات المتحدة الأمريكية أن تنهي من جانب واحد ومن دون شروط الحصار الجائر الذي تسبب في الكثير من المعاناة للشعب الكوبي لما يقرب من ٦٠ سنة. إنها سياسة ظالمة وفاشلة، ويجب نبذها. إن الإجراءات الأخيرة

والحركات الاجتماعية والأفراد. وبالنسبة لبوليفيا، التي تشكل المركز الهيدروغرافي لأمريكا الجنوبية، فإن هذا المفهوم هام للغاية. حيثما تتدفق المياه، يجب أيضا أن يتدفق السلام.

ولا يقتصر الأمر فحسب على تزايد درجة حرارة العالم كل عام، بل وعلى أن كل عام تال يتزايد فيه الجور والتفاوت. الفجوة بين أولئك الذين لديهم القدر الأكبر، كل شيء، والذين ليس لديهم شيء تقريبا، آخذة في الاتساع يوما بعد يوم. ووفقا لآخر تقرير صادر عن منظمة أوكسفام، يملك ثمانية أشخاص ما يملكه نصف سكان الكوكب، أي ٣,٦ بليون شخص.

عدم المساواة أمر غير أخلاقي. إذا عانى ٨٠٠ مليون شخص من الجوع، فليس مرد ذلك إلى نقص في الغذاء. إن ملايين الأطفال يموتون بسبب العدوى، ليس بسبب نقص الأدوية. وإذا لم تتوفر الكهرباء لـ ١,١ بليون شخص، فليس بسبب نقص الطاقة في العالم. وإن كانت هناك أمية، فليس سبب ذلك عدم وجود الكتب. وإذا كان ثمة فقراء في العالم، فليس سبب ذلك انعدام الموارد.

إننا نعاني من أسوأ أزمة إنسانية منذ تأسيس الأمم المتحدة بسبب الحروب والإرهاب والصراعات الأخرى. هناك أكثر من ١٢٨ مليون شخص بحاجة إلى مساعدات إنسانية في ٣٣ بلدا. وأكره ما يزيد عن ٦٥ مليون شخص على التشريد قسرا. وهناك أكثر من ٢٢ مليون لاجئ، وهو أكبر عدد يسجل على الإطلاق في تاريخ البشرية. وهناك أكثر من ١٠ ملايين شخص من عديمي الجنسية.

يتطلب ذلك اهتمامنا. وتدين بوليفيا بناء الجدران والقوانين التي تسعى إلى تجريم الهجرة. وبناء على ذلك، فإننا نقترح إيجاد جنسية عالمية. إن الأزمة الاجتماعية والمتعلقة بالهجرة مردها إلى النظام العالمي السائد، وطعمه الذي لا حدود له في الترحيل واستغلال المشاعات، مما يؤدي إلى أعمال العنف وتعزيز انعدام المساواة وتدمير أمن الأرض. ولا يمكن اعتبار المهاجرين مسؤولين

ونرحب بالجهود التي يبذلها الأمين العام والاتحاد الروسي وإيران وتركيا وكازاخستان في السعي إلى وقف لإطلاق النار، وفي الإسهام في عملية مفاوضات السلام. ونعتقد أنه لولا سياسات التدخل في شؤون الدول الأخرى، لما عانينا تلك الحرب.

وتدين بوليفيا إنتاج وتطوير واستخدام جميع الأسلحة النووية والكيميائية، التي تشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن والحياة البشرية ذاتها. ونطالب بتجنب جميع التدخلات العسكرية في تسوية الحالة في شبه الجزيرة الكورية، وأن يتم استئناف المفاوضات في أقرب وقت ممكن لحل هذا النزاع سلميا. إن من الواضح أن التهديد الرئيسي لأمن الأرض ولتعددية الأطراف وللسلام والحرية تشكله حكومة الولايات المتحدة الأمريكية.

ومن واجبي أن أصف الحالة الاقتصادية والاجتماعية في بلدي. لقد عززت بوليفيا نموها اقتصاديا نجح في التعامل مع الأزمة العالمية للنظام الرأسمالي. وتتصدر بوليفيا النمو الاقتصادي في منطقتنا. فقد أنعشنا وطننا. فبوليفيا أرض خالية من الأمية، وخالية من القواعد العسكرية لأمريكا الشمالية، وخالية من إدارة إنفاذ قوانين المخدرات وخالية من وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة. إننا أرض خالية من إملاءات البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي.

فقد خفضنا الفقر المدقع، على مدى العقد الماضي، من ٣٨,٢ في المائة إلى ١٦,٨ في المائة وسنستأصله بحلول عام ٢٠٢٥. لقد وضعنا حدا لانعدام المساواة. ففي عام ٢٠٠٥، كانت ثروة أغنى ١٠ في المائة من السكان أكثر من ثروة أفقر ١٠ في المائة بمقدار ١٢٨ مرة. والآن، تفوق ثروة أغنى ١٠ في المائة من السكان ثروة أفقر ١٠ في المائة بمقدار ٤٦ مرة. وتأتي بوليفيا في المرتبة الثانية من بين بلدان العالم من حيث عدد النساء في البرلمان. إننا ملتزمون بتعددية الأطراف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وبحل النزاعات بالطرق السلمية المتفاوض عليها.

وقد لجأت بوليفيا، في عام ٢٠٠٣، إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي، ساعية إلى إيجاد حل سلمي لنزاعها الذي

التي أعلن عنها الرئيس ترامب تتسبب في إعادة فرض حظر تجاري ومالي جديد على كوبا وتعكس مسار التقدم المحرز بين الدولتين. فيجب على الولايات المتحدة أن ترفع ذلك الحصار الإجرامي، ليس ذلك فحسب، بل يجب عليها كذلك أن تدفع تعويضات اقتصادية لجبر الأضرار الاقتصادية التي تسببت فيها وتعيد غوانتانامو إلى السيادة الكوبية. إنني أحيي مخلصا ذكرى القائد فيديل والقائد غيفارا، الذي حذرنا من على هذا المنبر من عدم الثقة بالإمبريالية.

ونرحب بعملية السلام في كولومبيا، بما في ذلك توطيد وقف إطلاق النار، ونزع السلاح، وإدماج القوات المسلحة الثورية الكولومبية في الحياة السياسية. فالثورات تتم من خلال صناديق الاقتراع والإجماع الاجتماعي، لا عن طريق الرصاص. إن أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تتآزران كمنطقة سلام.

وتدين بوليفيا إدانة قاطعة الجزاءات الأحادية الجانب والتهديدات بالغزو التي توجهها حكومة الولايات المتحدة ضد جمهورية فنزويلا البوليفارية. إن منطقتنا ليست فناء خلفيا لأحد. كما إننا نرفض سلوك الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية، لويس ألماغرو، الذي يعمل كمتحدث رسمي ضد مصالح أمريكا اللاتينية. ونعرب عن تأييدنا وتضامننا مع الرئيس نيكولاس مادورو والشعب الفنزويلي. ونرحب باستمرار الحوار الديمقراطي وندعمه.

إن القضية الفلسطينية أمر لا جدال فيه بالنسبة لبوليفيا. فنحن ندين الاحتلال الإسرائيلي الإجرامي للأراضي الفلسطينية. وندين بناء مستوطنات جديدة، وندين العدوان العسكري ضد الشعب الفلسطيني. ونطالب بتنفيذ حل الدولتين، وإقامة دولة فلسطينية داخل حدود ما قبل عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية.

إننا ندين الأعمال العسكرية الانفرادية وغير القانونية للولايات المتحدة في نشر قواتها في الجمهورية العربية السورية.

خطاب السيد خوان أورلاندو هيرنانديث ألبارادو، رئيس جمهورية هندوراس

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية هندوراس.

اصطحب السيد خوان أورلاندو هيرنانديث ألبارادو، رئيس جمهورية هندوراس، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد خوان أورلاندو هيرنانديث ألبارادو، رئيس جمهورية هندوراس، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس هيرنانديث ألبارادو (تكلم بالإسبانية): بالنيابة عن شعب هندوراس، أود أن أتقدم بتحياتي إلى الجمعية العامة.

يعرب شعب هندوراس عن تضامنه مع أشقائه وشقيقاته في المكسيك في أعقاب المأساة الأخيرة. وأؤكد من جديد التزامنا بمواصلة توفير الإمدادات والدعم.

قبل ثلاث سنوات، خاطبت الجمعية العامة للمرة الأولى (انظر A/69/PV.7). وبعد ثلاث سنوات، أود أن أتناول كيفية تصدي هندوراس للتحديات التي واجهتها. واليوم، أود أن أتشاطر مع الجمعية العامة ومع العالم كيف نقوم ببناء هندوراس الجديدة.

قبل أربع سنوات، أدت الجريمة المنظمة عبر الوطنية في هندوراس إلى ارتفاع العنف إلى مستويات لا يشهدها سوى عدد قليل جدا من البلدان في جميع أنحاء العالم. ففي نهاية عام ٢٠١٣، كان معدل جرائم القتل ٧٥ جريمة لكل ١٠٠ ٠٠٠ نسمة، وقبل عام ٢٠١٣ بعامين، كان ذلك الرقم ٩٠ جريمة تقريبا لكل ١٠٠ ٠٠٠ نسمة. ولكن منذ عام ٢٠١٣، عندما كان معدل جرائم القتل ٧٥ جريمة لكل ١٠٠ ٠٠٠ نسمة،

بقي من دون حل لمدة ١٠٠ سنة مع جمهورية شيلي من شأنه أن يسمح لنا بممارسة حقنا في منفذ سيادي إلى المحيط الهادئ. ونحن نسعى إلى التوصل إلى حل يوفي الخلفية التاريخية والتشريعية ومستقبل التفاهم بين الشعوب المجاورة والشقيقة من خلال تفاوض مناسب وفعال بحسن نية.

إننا نثق في قرار المحكمة وفي عملية حوار وتفاوض تساعدنا على التغلب على خلافاتنا - على العكس من الغزوات التي عانينا منها في الماضي - وتشجع تكاملنا والمنفذ الحر والسيادي إلى المحيط الهادئ والاستخدام السليم للموارد الطبيعية المشتركة. إننا ممتنون للتضامن الذي أبدته دول وشعوب وقادة عديدون أعربوا عن دعمهم لقضيتنا البحرية. وأغتنم هذه الفرصة لكي أطلب من جميع المشاركين في الجمعية مشاركتنا في سعينا السلمي لتحقيق العدالة. إنه تحد لا يتزعزع للأخوة بين شعوبنا على مدى الأجيال القادمة.

بمرور كل عام، تزداد التحديات التي تواجهنا. ولا تزال الحرب تدمر المدن ويشكل الاحترار العالمي تهديدا متزايدا. وإذا كنا نريد حقا حل تلك المسائل والدفاع عن مصالح شعوبنا، من الضروري الاعتراف بأن الخدمات الأساسية هي من حقوق الإنسان واحترام حقوق أمتنا الأرض وتضعيد المعركة ضد الرأسمالية والاستعمار والإمبريالية. والانتصار في تلك المعركة هو السبيل الوحيد لإقامة نظام عالمي حقيقي، يقوم على أساس التضامن والمساواة والعدالة الاجتماعية واحترام حق الشعوب في السلم والتنمية حتى تتمكن من العيش في راحة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر الرئيس الدستوري لدولة بوليفيا المتعددة القوميات على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد إيفو موراليس أيمبا، الرئيس الدستوري لدولة بوليفيا المتعددة القوميات، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

إنشاء مناطق للتوظيف والتنمية الاقتصادية، سيحظى فيها الاستثمار الوطني والدولي على السواء بضمانات مؤسسية في أربعة مجالات رئيسية - المجال القانوني والاقتصادي والإداري والسياسي - استنادا إلى الممارسات السليمة التي تعهدها الشركات والعمال في البلدان الغنية. وسيتاح لبلدي وللقوى العاملة المنتجة للغاية من أبناء شعبي أفضل الفرص في العالم تحت علم هندوراس. واستنادا إلى خطة التنمية الاقتصادية - هندوراس ٢٠٢٠- سنخلق ٦٠ ٠٠٠ وظيفة جديدة على الأقل لأبناء هندوراس خلال السنوات الخمس المقبلة.

وخلال السنوات الأربع الماضية، استثمرنا ما يقرب من بليون دولار في الهياكل الأساسية لجعل هندوراس مركزا لوجستيا رئيسيا في أمريكا الوسطى. وشيدنا مطارات وموانئ على سواحل المحيط الأطلسي والمحيط الهادئ وطرقا رئيسية وطريقا سريعا يربط بين المحيطين، ووضعنا نموذجا للجمارك ينتمي إلى الجيل الجديد لهذه النماذج. وكل ذلك سيشجع لمنطقة أمريكا الوسطى منظومة لوجستيات ممتازة.

ونحز أيضا تقدما كبيرا في مجالي الشفافية ومكافحة الفساد. فنحن البلد الوحيد في العالم الذي وقع اتفاقا مع منظمة الشفافية الدولية للتعاون مع تلك المنظمة في خمسة قطاعات للخدمة المدنية. وأحرزنا تقدما كبيرا في تطبيق المعايير الدولية الخاصة بإنشاء وتشديد الهياكل الأساسية من خلال مبادرة الشفافية في قطاع البناء.

ونعمل على تطهير شرطتنا الوطنية. ونحن بصدد إنشاء مؤسسة جديدة للشرطة. ونعزز وزاراتنا العامة. وقد أنشأنا محاكم لمكافحة الفساد. وأبرمنا اتفاقا مع منظمة الدول الأمريكية لوضع ما نسميه بعثة تقديم الدعم لمكافحة الفساد والإفلات من العقاب. وإضافة إلى ذلك، قمنا بإعادة هيكلة نظام يشترى من خلاله النظام الصحي الوطني الأدوية والعقاقير.

وتمشيا مع التزامنا بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف ١، فقد نفذت إدارتنا البرنامج الاجتماعي

نحنا حتى الآن في خفض هذا المعدل بنسبة ٣٠ نقطة مئوية تقريبا.

وأحدث مؤشر للسلام العالمي الصادر عن معهد الاقتصاد والسلام يشير إلى أن إدارتنا للحالة قد رفعت ترتيب هندوراس ١٧ مركزا في مؤشر السلام العالمي. كما تمكنا من خفض عجزنا المالي من ٨ إلى ٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ونحنا في تحسين اقتصاد هندوراس حيث بلغ معدل النمو في هذا العام ٤,١ في المائة. وزادت صادراتنا والاستثمارات تتزايد وتكفي احتياطاتنا الوطنية لشراء ما نحتاجه من واردات لمدة ستة أشهر تقريبا. وأعيد تقدير قيمة العملة الوطنية للبلد ومعدلات التضخم معتدلة للغاية. ورفعت وكالات تصنيف المخاطر تقدير الجدارة الائتمانية لهندوراس. وبات الآن تصنيفنا الأفضل على الإطلاق طوال تاريخنا.

وأطلقنا في هذا العام، بالاشتراك مع الجارة غواتيمالا، أول اتحاد جمركي في منطقة الأمريكتين. وتوجد بين هندوراس وغواتيمالا الآن منطقة تسمح بحرية حركة السلع والخدمات والأشخاص. وبالإضافة إلى ذلك، نتفاوض مع أشقائنا في السلفادور ونيكاراغوا على الانضمام إلى الاتحاد الجمركي. وفي المستقبل، نأمل أن تصبح كوستاريكا وبنا أيضا عضوين. وبهذه الطريقة، سنصبح سابع أكبر سوق في أمريكا اللاتينية.

وأطلقت السلفادور ونيكاراغوا وهندوراس خطة لتطوير خليج فونسيكا، تحظى بدعم مصرف أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي. وسيمكننا ذلك من إيجاد محور حقيقي للتنمية الاقتصادية والسياحية والاجتماعية في منطقة المحيط الهادئ. وستكون هذه أول منطقة اقتصادية خاصة في المنطقة. وستصبح هذه المنطقة، التي كانت تموج بالنزاعات بين الدول الثلاث في الماضي، محورا للتنمية من أجل مصلحة بلداننا الثلاثة.

وأود كذلك أن أشاطر الجمعية حقيقة أن هندوراس مهيأة لتحقيق تقدم غير عادي في اجتذاب الاستثمارات. وأشار إلى

والفقر يؤثر على البيئة. فهو يعزز الهجرة الداخلية والدولية، وله عواقب اجتماعية خطيرة ناجمة عن انهيار وتفكك الأسرة والانفصال الذي يفضي إليه مما يولد انعدام الأمن والعنف. وقد يسبب معاناة كبيرة. ويجب علينا مكافحة الفقر بشبكات الأمان الاجتماعي، والحصول على الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية والائتمان السليم والشامل والمساعدة التقنية لتجنب حرمان الناس من السلع الضرورية للحياة.

يبد أننا كبلدان نامية نواجه مشكلة المعايير التي اعتمدها البلدان المتقدمة النمو لتخصيص موارد للتعاون. فما الذي أعنيه بذلك؟ لنفكر قليلا. المعيار المستخدم هو التصنيف عن طريق الدخل القومي للبلدان، في ثلاثة مستويات: المستوى المرتفع والمتوسط والمنخفض. والفرضية هي أن معظم المساعدات ستذهب للبلدان المنخفضة الدخل، وأن البلدان المتوسطة والمرتفعة الدخل لديها قدرات داخلية أكبر للتغلب على الفقر. وبسبب ذلك، فإن البلدان الأشد تضررا عندما يتعلق الأمر بالوصول إلى المعونات الدولية هي تلك التي صنفت في فئة البلدان المتوسطة الدخل، كما هو الحال بالنسبة لهندوراس.

وبلدنا ملتزم بالدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيزها. بالنسبة لهندوراس، احترام الفرد يشكل سياسة الدولة. وقد أنشأنا مؤخرا أمانة معنية بحقوق الإنسان. وقمنا بإضفاء الطابع المؤسسي على آلية للحوار بين الحكومة ومنظمات حقوق الإنسان، وكما نقوم بإدارة مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في هندوراس، المفتوح بالفعل ويضطلع بأعماله.

من المؤلم جدا أن يجبر أي شخص على ترك أسرته وعاداته والأرض التي ولد عليها. المهاجرون في عصرنا هم شهداؤنا الجدد. إنهم الأبطال الذين يكافحون في الخارج، ويحاربون الشدائد، ويعملون بلا كلل، ويضطلعون بالأعمال الأكثر صعوبة في ظل أصعب الظروف، ومع ذلك يواصلون المسيرة. ولا يزال يمكنهم الإسهام في مصير بلادهم بمواهبهم وثقافتهم وتفانيهم وجهودهم

بتطلعات هائلة لحماية المواطنين الأكثر ضعفا. وأطلقنا على هذا البرنامج اسم "حياة أفضل". إنه يساعدنا على إعادة الكرامة إلى مواطنينا الذين يعانون من الفقر المدقع. وهناك بالفعل ما يقرب من ٢,٥ مليون شخص يشاركون في عنصر واحد على الأقل من عناصر برنامج "حياة أفضل".

وأود أيضا أن أعلن أن هندوراس تؤيد تأييدا كاملا إصلاح منظومة الأمم المتحدة، وهو ما دعا إليه الأمين العام من أجل تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

إن بلداننا تواجه تحديات كبيرة بسبب تغير المناخ، وظهور التهديد النووي، والفقر، والجريمة الدولية المنظمة، والإرهاب، والعنصرية، والتعصب وانتهاكات حقوق الإنسان. وهذه التحديات يجب أن نلحلها ونتصدى لها بعزم والتزام مطلق. فقد استمر تغير المناخ بلا هوادة، متسببا في سلسلة من الأعاصير والعواصف المدارية المأساوية. وأود أن أعرب عن تضامننا وتعازينا لأشقائنا المتأثرين بالقوة المدمرة لهذه الظواهر الطبيعية التي اندلعت مؤخرا، ونشجع الجمعية على مساعدة البلدان، ومعظمها في منطقة البحر الكاريبي، التي عانت الكثير من الدمار. وهندوراس ستكون موجودة لتقديم المساعدة، كما عرضنا بالفعل، إلى أشقائنا.

إن الأسلحة النووية تشكل أيضا تهديدا خطيرا للبشرية، والأسوأ من ذلك هو خطر التهديد باستخدامها. وترفض هندوراس تجارب الأسلحة النووية في الآونة الأخيرة. إننا نؤيد القرارات التي اتخذها مجلس الأمن، فضلا عن القنوات التي تفضي إلى الإدارة الدبلوماسية للتوترات والتهديدات للسلام العالمي.

إن الفقر في صدارة خطط الحكومات في البلدان النامية. وعلينا واجب التغلب على الظروف الهيكلية التي تستثني قطاعات كبيرة من مجتمعاتنا من الحصول على السلع والخدمات التي تسمح لهم بحياة كريمة وفرص من أجل التنمية الشاملة للشعوب والأسر ومجتمعاتنا وبلداننا.

السيد كورتس (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): لم يشعر العالم بأنه أقل أمناً قط مما هو الآن، على الأقل ليس في حياتي. قبل ثلاث سنوات عندما تكلمت من على هذا المنبر لأول مرة (انظر A/69/PV.15)، كنت قلقاً إزاء ثلاثة تحديات خطيرة. أولاً، عادت النزاعات العنيفة إلى أوروبا مع الأزمة في أوكرانيا والمناطق المحيطة بها. ثانياً، مع نجاح تنظيم داعش في العراق وسورية، ارتفعت النزاعات الأصولية والتطرف ارتفاعاً حاداً داخل مجتمعاتنا. ثالثاً، إن العواقب الإنسانية المحتملة لتفجير نووي أصبحت مصدر قلق متزايد.

ولا نزال اليوم نواجه نزاعاً عنيفاً في أوكرانيا والمناطق المحيطة بها. وتتواصل أعمال التطرف والإرهاب وتدل الأزمة في كوريا الشمالية على أن خطر وقوع مواجهة نووية يفوق ما شهده العالم منذ وقت طويل.

وعلى الرغم من أننا حققنا الكثير خلال السنوات الماضية، لا يزال هناك الكثير من النزاعات في أنحاء العالم - نزاعات تتسبب في معاناة إنسانية رهيبة، كما هو الحال في سورية وجنوب السودان وأوكرانيا واليمن وليبيا. وهناك أيضاً مصادر جديدة لعدم الاستقرار، كما هو الحال في فنزويلا أو في ميانمار. وعلى الصعيد العالمي، لا يزال الفقر والجوع وتغير المناخ، فضلاً عن الجريمة المنظمة وانتشار الأسلحة، من الشواغل الرئيسية. وما يقلقني حقاً هو أننا فقدنا، على ما يبدو، الثقة في قدرة الدول والمؤسسات على إيجاد حلول لهذه التحديات.

وبصفتي الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، يمكنني أن أرى ذلك على أساس منتظم. وهذا تطور خطير لأنه لا بديل عن التعاون الدولي. فلننظر إلى الإرهاب وحسب. إن المنظمات الإرهابية، مثل داعش، تعمل على صعيد عالمي. وموت أكثر من ٢٥ ٠٠٠ شخص كل سنة في الهجمات الإرهابية في جميع أنحاء العالم، وجميعها تقريباً هي نتيجة لتغذية نزعة التطرف الشديد. لهذا السبب، وبصفتي رئيس منظمة

وعن طريق دفع الضرائب. إن أبناء هندوراس، الذين هاجروا حينما واجهوا ظروفًا صعبة في بلدنا، يجعلونا نشعر بالفخر بمساعيهم، لذلك فإننا نطالب بأن يعاملوا على نحو كريم وبما يتناسب مع مساهمتهم في البلدان التي هاجروا إليها لبناء حياة جديدة.

وهندوراس تسعى إلى تحسين ظروف مواطنينا، بحيث لا يضطرون إلى ترك ديارهم وأرضهم والتخلي عن أسرهم بحثاً عن فرص في البلدان الأخرى. ومع ذلك، فإننا نعمل أيضاً مع البلدان الشقيقة في أمريكا اللاتينية لكفالة الاعتراف بمساهمة الذين تم منحهم مركز الحماية المؤقتة، بسبب الظواهر الطبيعية والأطفال الذين اضطروا إلى ترك ذويهم وترعرعوا بعيداً عن وطنهم، وبدأوا بالحلم في مكان آخر.

فلتستمر تلك الأحلام. فليتخيل الحالمون عالماً جديداً مدفوعين بالأمل ويحولوا أحلامهم إلى حقيقة. لقد عملنا من أجل ذلك العالم الجديد على مدى الأعوام الأربعة الماضية. ذلك العالم الجديد هو سبب وجودنا هنا اليوم. ونحن واثقون من أن أعمالنا ستتمكننا من أن نشهد بزوغ شمس جديدة ويوم جديد. ولا شيء ولا أحد يستطيع أن يمنعنا من أن نحلم. فلنواصل الحلم. معاً، نستطيع بناء عالم أفضل لأطفالنا ولأحفادنا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية هندوراس على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحِب السيد خوان أورلاندو هيرنانديث ألبارادو، رئيس جمهورية هندوراس، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد سيباستيان كورتس، الوزير الاتحادي لشؤون أوروبا والتكامل والشؤون الخارجية في جمهورية النمسا.

إلى الثقة بأن حكوماتهم - وليس المهربين - هي التي تقرر من ينبغي أن يعبر الحدود. ثانياً، لا بد من تدمير النموذج التجاري للمتجرين بالبشر. وتأمين الحدود هو أهم خطوة أولى. لا يستطيع المهربون بيع تذاكرهم للسفر إلى أوروبا عندما لا يكون هناك سبيل للوصول إليها. وينبغي إعادة الأشخاص الذين يتم إنقاذهم إلى بلدانهم الأصلية أو إلى مراكز الهجرة المراقبة دولياً في منطقتهم. ثالثاً، نحن بحاجة إلى الدعم الفعال للبلدان الأصلية لإنشاء منظور محلي لجلب الشباب فيها. ولهذا السبب، وعلى مدى السنوات الأربع الماضية، ضاعفت النمسا المساعدة الإنمائية الثنائية التي تقدمها وزادت تمويل الطوارئ الذي تقدمه إلى أربعة أضعاف. ويسعدني أن الأمم المتحدة تقوم على وضع اتفاق عالمي بشأن الهجرة، فضلاً عن اتفاق بشأن اللاجئين. وينبغي لهما الاتفاقين أن يكفلا اتباع نهج دولي أكثر تنسيقاً للتعامل مع هذه التحديات.

إن التعاون أمر أساسي أيضاً عندما نتناول الأزمات والنزاعات في مختلف أنحاء العالم. لقد استمرت الأزمة في أوكرانيا والمناطق المحيطة بها لفترة أطول مما يجب بالفعل. ولقي أكثر من ١٠ ٠٠٠ شخص حتفهم وهناك ٣,٨ مليون شخص في حاجة إلى المعونة الإنسانية. وعلى الرغم من ترتيبات مينسك، لا تزال الأسلحة الثقيلة تدخل المنطقة والألغام تُزرع؛ وعلى الرغم من المفاوضات مع مجموعة نورماندي، فالعملية السياسية متوقفة؛ وعلى الرغم من الاجتماعات المنتظمة التي تعقدتها مجموعة الاتصال الثلاثية، لا يوجد أي تقدم على أرض الواقع. وأسوأ شيء هو أن المدنيين يعانون أشد المعاناة. إن بعثة الرصد الخاصة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا عامل أساسي في تحقيق استقرار الحالة، ولكن مراقبيها غير المسلحين يتعرضون بشكل متزايد للتهديد، وقد فقدت البعثة، للمرة الأولى، أحد أفرادها.

ومع ذلك، وعلى الرغم من هذا الحادث المأساوي، فمن المهم الإبقاء على البعثة. وأعلم، من الزيارة التي قمت بها إلى

الأمن والتعاون في أوروبا، فمكافحة نزعة التطرف من الأولويات بالنسبة لنا. ونعمل على توصيات محددة لدول منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن كيفية أفضل لمنع الجماعات المتطرفة من تضليل مواطنينا وإيقافها.

وما نحتاجه هو تدمير هذه الجماعات المتطرفة عسكرياً حيث تنشط، كما هو الحال في سورية والعراق، ولكن علينا أيضاً أن نكون واضحين بأن المقاتلين الإرهابيين الأجانب، بعد نجاحنا العسكري، سيعودون إلى مجتمعاتنا. لهذا السبب، علينا في الوقت نفسه أيضاً أن نواصل الكفاح داخل مجتمعاتنا. ويتعين علينا أن نتخذ المزيد من الإجراءات لوقف المتطرفين بتدابير الشرطة ومنع تضليل شبابنا من جانب هؤلاء الإرهابيين.

إن أزمة الهجرة مشكلة عالمية أخرى ومصدر لعدم الاستقرار. فأكثر من ٦٠ مليون شخص يتنقلون على نطاق العالم. ولا يمكن لأي بلد أن يتصدى لهذه التحديات بمفرده. وإذا نظرنا إلى الخصائص الديمغرافية، نعرف أن علينا أن نتحرك الآن. وفي السنوات الـ ٣٠ القادمة، سيزداد عدد سكان العالم من حوالي ٧,٥ بليون شخص إلى ١٠ بلايين شخص. وسيضاعف عدد سكان أفريقيا وحدها من ١,٢ إلى ٢,٥ بليون نسمة.

وقد أظهرت السنوات الأخيرة مدى الصعوبة التي يمكن أن تصبح عليها حركة الهجرة الجماعية. لقد أتى ما ينوف على مليون شخص إلى أوروبا عن طريق المهربين ولقي الآلاف حتفهم في البحر الأبيض المتوسط. ويتعين علينا أن نوقف هذا الأمر. فالهجرة العشوائية تؤدي إلى الفوضى. ولذلك نحن بحاجة إلى إدارة هجرة منظمة ودعم الناس قدر الإمكان في بلدانهم الأصلية. ولتحقيق ذلك، ينبغي لنا أن نعالج ثلاث مسائل رئيسية.

أولاً، تحتاج البلدان إلى ممارسة رقابة فعالة على حدودها. ومن دون هذه السيطرة، لا يمكن لأي حكومة أن توطد الأمن وتحافظ على الدعم العام للهجرة القانونية. ويحتاج المواطنون

بل وخطير أيضاً. تنص المعاهدة الجديدة على بديل حقيقي يتمثل في تحقيق: عالم خال من الأسلحة النووية، حيث يكون الجميع أكثر أماناً. إن التأييد الساحق من جانب المجتمع الدولي لاعتماد المعاهدة يبين أن بلدانا كثيرة تتشاطر هذا الهدف. وآمل أن تنجح مبادرتنا.

وفي الوقت الذي تتعرض فيه القيم العالمية للخطر، يجب علينا الدفاع بقوة عن حقوق الإنسان وسيادة القانون والحكم الرشيد. وقد شكلت حماية المدنيين وحقوق الإنسان على الدوام، إحدى أولويات السياسة الخارجية للنمسا. ولهذا السبب، نأمل أن ننتخب لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٩-٢٠٢١، وأود أن أطلب تأييد الجمعية العامة. وبوسعي أن أؤكد للأعضاء أن النمسا ستواصل العمل من أجل التعاون الدولي الفعال، وسواصل تقديم الدعم النشط للأمم المتحدة وأمينها العام الجديد.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد إسلكو ولد أحمد إزيد بيه، وزير الشؤون الخارجية والتعاون في جمهورية موريتانيا الإسلامية.

السيد بيه (موريتانيا): يشرفني أن أقرأ أمام جمعكم الموقر خطاب فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد عبد العزيز رئيس الجمهورية الإسلامية الموريتانية بمناسبة انعقاد الدورة الـ ٧٢ للجمعية العامة.

”وأود في البداية أن أعرب عن خالص التهنية لمعالي السيد ميروسلاف لايتشاك، ولبلده الصديق سلوفاكيا على انتخابه رئيساً للدورة الـ ٧٢ للجمعية العامة.

”كما أود أن أعرب عن عميق تقديري للسيد بيتر طومسون على ما بذله من جهود قيمة خلال رئاسته للدورة السابقة للجمعية العامة.

منطقة النزاع، أنه لولا بعثة الرصد التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، لصارت الحالة أسوأ. لذا فإن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، في آذار/مارس من هذا العام، قد عززت البعثة من خلال زيادة عدد المراقبين ليصل إلى ١٠٠٠ ومن خلال تحسين المعدات التقنية. وأرحب أيضاً بالمناقشات الجارية في مجلس الأمن لتحسين الحالة الأمنية لمراقبي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ربما بعملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة. إن المزيد من السلامة للمراقبين تعني زيادتهم على أرض الواقع، وزيادة المراقبين على أرض الواقع تعني المزيد من الأمن للسكان المحليين. كما أننا نعمل بجد من أجل التوصل إلى حلول سياسية تتجاوز عمليات وقف إطلاق النار. ويظل الهدف واضحاً: أوكرانيا حرة ومستقرة تتمتع بعلاقات طيبة مع جيرانها الغربيين والشرقيين على السواء. اسمحوا لي أن أنتقل إلى تهديد أمني آخر يتعين أن نتصدى له. إن خطر المواجهة النووية اليوم أكبر مما كان عليه منذ فترة طويلة. إن عواقب أي تفجير نووي خطيرة للغاية، ولا يزال نزع السلاح النووي في صدارة الأعمال التي لم تنجز بعد في جميع أنحاء العالم، ويشكل التصعيد الأخير للتوترات من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، إشارة تحذير واضحة.

وما فتئت النمسا تبذل جهوداً من أجل الحد من خطر وقوع كارثة نووية، وتعمل من أجل تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. وهذا طريق شاق وطويل، ونحن لسنا سذجاً في هذا الخصوص، ولكنه هدف يستحق الكفاح من أجل تحقيقه. وفي هذا الصدد، رحبنا باتفاق فيينا الذي أخضع أنشطة إيران النووية للمراقبة الدولية. ومن شأن إضعاف ذلك الاتفاق، تقويض الجهود الرامية إلى التوصل إلى حلول تفاوضية للنزاعات النووية.

إن المعاهدة الجديدة لخطر الأسلحة النووية تمثل إنجازاً هاماً في هذا الصدد. وتشكل خطوة حاسمة وإيجابية للتخلص من جميع الأسلحة النووية. واليوم كثيراً ما نسمع أن الأسلحة النووية ضرورية للأمن. وهذا الكلام ليس غير صحيح فحسب،

والمعارضة سنة ٢٠١١ تمخض عن إصلاحات تشريعية وتنظيمية جوهرية تتعلق، من بين أمور أخرى، بتمكين المرأة الموريتانية، وترقية قيم المواطنة، والمصلحة العامة والقضاء على مخلفات التراتبية الاجتماعية التقليدية.

”ومواصلة لنهج الحوار وتعزيز الحوكمة، تم تنظيم حوار شامل بين أحزاب الأغلبية وبعض أحزاب المعارضة، وأطراف واسعة من المجتمع المدني والشخصيات المستقلة، في الفترة من ٢٩ أيلول/سبتمبر إلى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، تمخضت عنه مخرجات أفضت إلى تعديلات دستورية، بموجب استفتاء نظم يوم ٥ آب/أغسطس ٢٠١٧، ستزيد من تعزيز الديمقراطية وترسيخ دولة القانون وترشيد الموارد العمومية.

”تعرض منطقة الساحل والصحراء لمخاطر كبيرة ناجمة عن تداعيات التغيرات المناخية وظاهرة الإرهاب ونشاطات شبكات الجريمة المنظمة في مجالات المتاجرة بالمخدرات والأسلحة، بالإضافة إلى الهجرة السرية.

”لقد تمكنت موريتانيا من تحديث الترسنة القانونية المتعلقة بمحاربة الإرهاب، لتستجيب للمعايير الحقوقية الدولية. وإضافة إلى ذلك، صادقت على ١٤ اتفاقية وبروتوكول في مجال مكافحة الإرهاب، كما تم فتح حوار فكري وديني مع السجناء السلفيين أفضى إلى تحقيق نتائج مثمرة، منها توبة ٦٨ من أصل ٧٠ من السجناء، وعودتهم إلى حياتهم الطبيعية في المجتمع.

”لقد خولت هذه الجهود بلدنا أن يتصدر ترتيب دول المنطقة في مكافحة الإرهاب، فوق التصنيف الصادر عن معهد الاقتصاد والسلام الأسترالي، لعام ٢٠١٦ حول مؤشر الإرهاب العالمي، تحتل موريتانيا الصدارة الأمنية في المنطقة.

”ولا يفوتني في هذا المقام أن أشيد أيضا بالجهود الكبيرة والمسامحة النبيلة التي يبذلها دولة الأمين العام للأمم المتحدة السيد أنطونيو غوتيريش في قيادة منظمته، خدمة للسلم والأمن الدوليين.

”إن شعار هذه الدورة: ”محورية الإنسان: تحقيق السلام والعيش الكريم للجميع على كوكب مستدام“ يعتبر بحق اختيارا موفقا في عالم يشهد تحديات كبيرة، وفي هذا الإطار تضطلع موريتانيا، بدور محوري في المحافظة على السلم والأمن في منطقة الساحل والصحراء، من خلال مقارنة شاملة تتبنى الانفتاح والحوار فحجا، والمهنية والصرامة عملا. لقد تكلفت جهود بلدنا بالنجاح، عندما هزم العصابات الإرهابية، بعد معارك ضارية سنتي ٢٠١٠ و ٢٠١١، فعلى الرغم من ظرف إقليمي بالغ التعقيد، يُجمع الخبراء على أن موريتانيا تشكل استثناء يستحق التنويه في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. فقد تمكنت من تطوير قدراتها الأمنية والدفاعية بشكل ملحوظ، وفي ظرف وجيز، إلا أن ذلك لم يكن على حساب ترقية الحريات الفردية والجماعية أو على حساب العناية بالفئات الأقل حظا من المجتمع، أو بالتنمية المستدامة بشكل عام. فحسب منظمة ”مراسلون بلا حدود“، تحتل موريتانيا، منذ ثلاث سنوات متتالية، المرتبة الأولى عربيا على مستوى حرية التعبير والصحافة، وحسب آخر تقرير لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فإن بلدنا يتقدم على جل دول المنطقة.

”لقد استطاعت موريتانيا من خلال نهج الحوار، وضمان حريات التعبير والتظاهر والتنظيم، وترقية حقوق الإنسان، أن تتجنب الوقوع في مأزق ما سمي ”بالربيع العربي“ الذي عصف، للأسف، ببعض الدول العربية، حيث نجحت في تسيير حوار سياسي مفتوح بين الأغلبية

والنظم وتم اعتماد مقاربات عملية من قبيل إنشاء محاكم مختصة بقضايا مخلفات الرق على امتداد التراب الوطني. كما تم إصدار خارطة طريق تتضمن تطبيق ٢٩ توصية خاصة بمحاربة الرق في آذار/مارس ٢٠١٤ أشادت بها المقررة الخاصة المعنية بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان. كما استحدثت الحكومة وكالة للتضامن الاجتماعي تعمل على محاربة الفقر وتعنى بمساعدة الطبقات الأكثر هشاشة عن طريق توفير الخدمات الصحية والتعليمية وتمويل المشاريع المدرة للدخل على امتداد التراب الوطني.

”ومن جهة أخرى تم طي ملف المواطنين الموريتانيين اللاجئين باكتمال عودتهم إلى وطنهم وتوفير أسباب العيش الكريم لهم وتسهيل اندماجهم في المجتمع وإعادة الموظفين من بينهم لوظائفهم واستفادة المتقاعدين من حقوقهم.

”وحظي بلدنا بإشادة الأغلبية الساحقة من الدول المشاركة (أي ٨٥ دولة من أصل ٩٠) في الاستعراض الدوري الشامل لحقوق الإنسان الذي خضعت له في عام ٢٠١٥ بجنيف. لقد قامت الحكومة بتشجيع القطاع الخاص وفتح المجال أمام المبادرات الشبابية والنسوية، الأمر الذي كان له أثر إيجابي في تقليص معدل البطالة. وقد حظيت المرأة باهتمام الجزء الأكبر من هذه السياسات عبر اعتماد سياسة التمييز الإيجابي لصالحها، سعياً إلى مزيد من العدالة بين الجنسين. فأصبحت المرأة الموريتانية حاضرة في مختلف القطاعات وتنافس في قطاعات ظلت لعقود حكرًا على الرجال فضلاً عن دورها القيادي في الحياة السياسية والاجتماعية. وقد سعت الحكومة إلى تمكين المرأة الموريتانية من الولوج إلى المنظمات الإقليمية والدولية عبر ترشيحها للمناصب الشاغرة فيها فحققت نجاحاً ملحوظاً في الحصول على عضوية لجان هامة تابعة للأمم المتحدة وبعض المنظمات الأخرى.

”وفي مجال محاربة المتاجرة بالمخدرات، فإن بلدنا وفق تقرير مكتب المخدرات الصادر نهاية آذار/مارس الماضي عن وزارة الخارجية الأمريكية، يعتبر البلد الوحيد الذي لم يرد اسمه ضمن لائحة ١٢ دولة في المنطقة، وفي مجال التصدي للهجرة السرية، تفيد الإحصائيات التي أكدت المنظمة الدولية للهجرة أن أعداد المهاجرين السوريين انطلقاً من الشواطئ الموريتانية إلى جزر الكناري الإسبانية، انتقلت من ٣٦ ألفاً، سنة ٢٠٠٦ إلى صفر منذ العام ٢٠١٤ إلى يومنا هذا.

”وتؤوي موريتانيا أكثر من ٦٠ ألف لاجئ من جمهورية مالي الشقيقة بمخيم أمبره شرق البلد، كما تشارك بقوات لحفظ السلام في كوت ديفوار وجمهورية أفريقيا الوسطى، مساهمة منها في جهود الأمم المتحدة في هذا المجال.

”وقد أدت موريتانيا دوراً متقدماً في تأسيس المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، خلال اجتماع نواكشوط في شهر شباط/فبراير ٢٠١٤، تلك المجموعة التي تضم كلا من تشاد والنيجر وبوركينا فاسو ومالي،

”وتحتضن موريتانيا الأمانة الدائمة لهذه المنظمة الإقليمية، وتعنى مجموعة دول الساحل الخمس بالتنسيق فيما بينها في مجالين حيويين هما الأمن والتنمية، وقد وضعت المنظمة برامج ومشاريع مشتركة أثارت اهتمام الكثير من الشركاء الدوليين. كما تعكف الدول الخمس الأعضاء في المجموعة على تشكيل قوة مشتركة لتنسيق العمليات العسكرية والأمنية داخل حدودها، يوجد مركز قيادتها في سفاري بجمهورية مالي الشقيقة.

”يحتل ملف حقوق الإنسان مكانة هامة في السياسات الوطنية، حيث تم، خلال التعديلات الدستورية لعام ٢٠١٢، تعزيز المنظومة القانونية بجملة من القوانين

سلمية وتوافقية للأزمات في كوت ديفوار وليبيا ومالي وبوروندي. وتدخلت موريتانيا بنجاح لحل الأزمة في غامبيا، حين كان هذا البلد الشقيق يجتاز مرحلة سياسية حرجية في أعقاب الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٦. فتم الحفاظ على الأمن والوئام في المنطقة دون الإقليمية. كما ترأست موريتانيا جامعة الدول العربية سنة ٢٠١٦ بعد تنظيمها أول مؤتمر قمة عربي في نواكشوط.

”ما تزال القضية الفلسطينية تراوح مكانها، وتدعو موريتانيا المنظومة الدولية، من هذا المنبر الموقر، إلى العمل على إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف وفقا لمبادرة السلام العربية ومبادئ مدريد والقرارات الدولية ذات الصلة خدمة لأمن المنطقة والعالم.

”ومن جهة أخرى، تتطلع موريتانيا إلى تسوية سياسية للملف الليبي وتعرب عن دعمها للشرعية الدستورية ممثلة في الرئيس عبد ربه منصور هادي، وترحب بجهود الأمم المتحدة في إيجاد حل سلمي ينهي الأزمة. وفي الشأن الليبي، ندعو إلى المضي قدما في التسريع ببناء مؤسسات الدولة ودعم جهود التصدي للجماعات المسلحة من أجل إعادة الاستقرار إلى ليبيا وصون وحدتها وأمنها. وبخصوص الوضع في سورية، نحث الأطراف على التعجيل بالخروج بحل ينهي معاناة الشعب السوري ويحافظ على وحدة وسلامة أراضي هذا البلد الشقيق.

”يشكل تغير المناخ تحديا كبيرا أمام تحقيق التنمية المستدامة، خاصة في منطقة الساحل والصحراء، وقد تأثرت موريتانيا كباقي البلدان في المنطقة دون الإقليمية بظاهرة زحف الرمال التي قضت على مساحات شاسعة من المناطق الزراعية والرعية، مما حدا بالحكومة الموريتانية إلى اعتماد استراتيجية وطنية تهدف إلى إدراج القضايا البيئية في صميم السياسات العامة. وقد أشرفت السلطات

”وإدراكا منا بأن تحقيق العدالة والمساواة بين أفراد المجتمع كافة والتوزيع العادل للثروة من أهم ركائز بناء الدولة، أدخلت موريتانيا إصلاحات جذرية في إجراءاتها القانونية بغية تكريس مبدأ استقلال القضاء والعمل على إتاحة الوصول إليه. كما عملت الدولة على ترسيخ الحكم الرشيد وإشاعة الشفافية في تسيير الشأن العام ومحاربة الفساد والرشوة، الأمر الذي كرس حرمة المال العام ونهاية عهد الإفلات من العقاب، وهو ما أهل موريتانيا للحصول على مرتبة متقدمة من بين ٢٦ دولة أفريقية، وفقا لما جاء في دراسة أعدتها البنك الدولي حول الموضوع السنة الماضية.

”ونظرا لما تتمتع به موريتانيا من موقع استراتيجي وما تتميز به من استقرار سياسي وموارد طبيعية، فقد انتهجت سياسات اقتصادية تعزز من فرص الاستثمار وتحمي حقوق المستثمر كما نصت على ذلك مدونة الاستثمارات، وقد تم إنشاء منطقة نواذيبو الحرة في حزيران/يونيه ٢٠١٣، لتكون أحد أقطاب التنمية في المنطقة دون الإقليمية. وقد حصل بلدنا، نتيجة لهذه الجهود خلال سنتين فقط، على ١٦ نقطة في التصنيف الدولي لمؤشر الأعمال، حسب التقرير السنوي للبنك الدولي للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، حيث كان من بين البلدان الخمس الأولى الأكثر تحسنا في مناخ الأعمال على مستوى المنطقة الأفريقية، ومن بين البلدان العشر الأكثر تحسنا في العالم.

”وتتويجا لمصادقية البلد على المستوى القاري، تشرفت موريتانيا برئاسة الاتحاد الأفريقي، عام ٢٠١٤، بعد ترؤسها مجلس السلم والأمن التابع لنفس المنظمة. وقد شاركت موريتانيا خلال هذين التكليفين، إلى جانب بعض البلدان الأفريقية، في عدة مبادرات لإيجاد حلول

والعمل المشترك في إطار احترام خصوصيات كل بلد وسيادته. وختاماً، لا يسعني إلا أن أؤكد تمسك موريتانيا الدائم بالنظام الدولي متعدد الأطراف، وبمبادئ الأمم المتحدة الرامية إلى إيجاد عالم يسوده الأمن والاستقرار وتعيش شعوبه في رفاه وسلام.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين ممارسة لحق الرد، أود أن أذكر الوفود بأن البيانات التي يدلي بها ممارسة لحق الرد تقتصر على ١٠ دقائق للمداخلة الأولى وخمس دقائق للمداخلة الثانية، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد مالكي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): كالمعتاد، قدم ممثل النظام الإسرائيلي اليوم مزاعم لا أساس لها من الصحة ضد جمهورية إيران الإسلامية (انظر A/72/PV.4). وحاول خداع العالم بأسره عن طريق صرف الرأي العام عن السياسات والممارسات المروعة التي يمارسها نظامه. غير أن طبيعة ذلك النظام، الذي يقوم على العدوان والاحتلال والقمع والعنف والإرهاب، لا يمكن تغطيتها بأي حال من الأحوال من خلال اتهام الآخرين.

وثمة نوع آخر من أسلحة الدمار الشامل في حوزة ذلك النظام: سلاح الخداع الشامل. ومع ذلك، فقد تجاهل حقيقة أن ذلك السلاح يصبح غير ذي جدوى في عصر المعلومات يوماً بعد يوم. وبدلاً من الكذب واتهام الآخرين ومحاولة خداع الرأي العام، كان ينبغي له أن يوضح للجمعية العامة السبب وراء غزو نظامه لجميع جيرانه، دون استثناء، وحتى بلداناً من خارج المنطقة، وشن أكثر من ١٥ حرباً خلال المدة القصيرة جداً لوجوده.

فلماذا يستمر في إظهار عدم الاحترام للعشرات من القرارات التي اتخذتها الجمعية، في حين يتحدّى قرابة ١٠٠ من

العامّة على عمليات تشجير واسعة كما تم وضع آلية للعناية بالحميات الطبيعية. وانسجاماً مع هذا التوجه، سعت موريتانيا إلى تعزيز استخدام الطاقة المتجددة وهو ما كان محل إشادة من طرف المنظمة الدولية للطاقة المتجددة، وفق تقريرها الصادر في عام ٢٠١٦، الذي صنف بلدنا من بين البلدان الأفريقية الأكثر تعزيزاً لاستخدام الطاقة المتجددة، حيث احتلت المرتبة السادسة في استخدام الطاقة الشمسية على مستوى القارة.

”وتتشرف موريتانيا باحتضان مقر الوكالة الأفريقية للسرور الأخضر الكبير، ذلك المشروع الطموح الذي يمتد على مسافة ٧٠٠٠ كيلومتر وعلى عمق ١٥ كيلومتر، ويربط شواطئ المحيط الأطلسي في غرب أفريقيا بشواطئ البحر الأحمر شرقاً، والذي سيستفيد منه ١١ بلداً في منطقة الساحل. وقد رحبت موريتانيا بالاتفاق التاريخي الذي تم التوصل إليه في باريس سنة ٢٠١٥، بشأن تغير المناخ، وتأمل أن تفي كل الأطراف بتعهداتها في هذا المجال.

”إن إصلاح هياكل الأمم المتحدة وتكييف أجهزتها للتعامل مع التحديات المستجدة، وخاصة مجلس الأمن المسؤول الأول عن استتباب السلم والأمن الدوليين، بات ضرورة ملحة لتمكين من الاضطلاع بالدور المنوط بها على أحسن وجه، وتدعم موريتانيا، في هذا الصدد، الموقفين الأفريقي والعربي.

”لا شك في أن تكريس العدالة والمساواة، ونشر ثقافة السلام وقيم التسامح بين الشعوب، ونبذ ومحاربة الإرهاب والتطرف والعنف، وحوار الحضارات، تشكل السبل الأنجع لتحقيق التنمية المستدامة والأمن والسلم في العالم.

إننا في الجمهورية الإسلامية الموريتانية، نرفض وندين الإرهاب بكافة أشكاله ندعو إلى مد جسور التواصل

ولماذا يستمر في رفضه الانضمام إلى المعاهدات التي تحظر أسلحة الدمار الشامل، ولا سيما معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؟ ولا تزال جميع أنشطته ومنشآته النووية غير خاضعة للضمانات نتيجة لذلك. ولماذا يرفض إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط على الرغم من الدعوات المتكررة من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي والقرارات التوافقية للجمعية على مدى ٤٠ عاماً؟

ومن الأسئلة التي كان من المتوقع أن يقدم ذلك النظام إجابة عليها اليوم هو السبب الذي يجعله - وهو الوحيد الحائز للأسلحة النووية في الشرق الأوسط ويحتبئ وراء المذهب المناق للغموض الاستراتيجي - يواصل بلا حياء إلقاء المحاضرات على العالم عن عدم الانتشار ومخاطر برنامج إيران النووي، الذي ما فتئ طابعه السلمي مصدقاً بانتظام من جانب الوكالة الدولية للطاقة الذرية، حتى بعد التنفيذ الصارم لخطة العمل الشاملة المشتركة.

تلك جميعاً أسئلة كان يُنتظر منه الرد عليها. وعوضاً عن ذلك، حاول بنفاق إساءة استخدام الجمعية باقحام الآخرين لا غير. وكما يعتقد المجنون أن الآخرين كلهم مجانين، فقد حاول أيضاً أن يثير القلق فيما يتعلق بخطة العمل الشاملة المشتركة. إن ذلك النظام في جوهره، وبحكم طبيعته، ضد اللجوء إلى الدبلوماسية ويفضّل النزاعات والحروب وحسب، التي هي قوام حياته.

رفعت الجلسة الساعة ٢١/٠٠.

قرارات مجلس الأمن ويرفض العديد من قرارات الأمم المتحدة الأخرى؟ وقد أشار بنفسه إلى بعضها اليوم وأهان بصورة مخجلة تلك الأجهزة على اتخاذها لهذه القرارات.

لماذا تواصل أبرز دولة راعية للإرهاب ارتكاب الأعمال الإرهابية، بما في ذلك تقديم الدعم إلى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام بوسائل منها تزويدها بالأسلحة وغيرها من أشكال المساعدة العسكرية؟

ومن المفارقات أنه تحدث عن قدرة إسرائيل الاستثنائية. وفي الواقع، فإن لهذا النظام قدرة استثنائية، بما في ذلك القدرة الاستثنائية على ارتكاب جميع الجرائم الدولية الرئيسية - الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب وجرائم العدوان؛ وقدرة استثنائية في العدوان والاحتلال؛ وقدرة استثنائية في المحمية والفظائع والوحشية؛ وقدرة استثنائية في قتل النساء العزل والأطفال الأبرياء؛ وقدرة استثنائية في هدم المنازل وتدمير المدارس والمستشفيات؛ وقدرة استثنائية في دعم الإرهاب.

لقد ادعى أن نظامه أنقذ حياة الكثيرين في شتى أنحاء العالم، ولكنه لم يوضح لماذا يودي نظامه بحياة الفلسطينيين بشكل يومي. فلماذا، باعتباره آخر أنظمة الفصل العنصري وآخر أكبر سجن في العالم، يواصل اعتقال وسجن الآلاف من الفلسطينيين وفرض الحصار اللاإنساني الأكبر من نوعه ضد الملايين الآخرين في قطاع غزة؟

هل يعتقد أن بإمكانه أن يغطي يديه المملختين بالدماء بارتداء القفازات البيضاء؟ وهل يعتقد أن العالم قد نسي مذبحه صبرا وشاتيلا التي ارتكبتها النظام الصهيوني لإسرائيل، والتي قتل فيها قرابة ١٠٠٠ من المدنيين الفلسطينيين واللبنانيين في أقل من ٤٨ ساعة؟ كان ينبغي أن يوضح الأسباب التي جعلت نظامه، إضافة إلى امتلاك ترسانة كبيرة من الأسلحة التقليدية المتطورة، يواصل حيازة جميع أنواع أسلحة الدمار الشامل - الكيميائية والبيولوجية والنووية.